الأمم المتحدة

E/2021/58

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 April 2021
Arabic
Original: English

دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 – 22 تموز/يوليه 2021

البند 6 من جدول الأعمال

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لقرار الجمعية العامة 1/70، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عالمية عن الحالة الراهنة لأهداف التنمية المستدامة استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة عن المؤشرات الواردة في إطار المؤشرات العالمية.

21-05814 (A) 110621 230621

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

1 - شـــكل عام 2020 فترة غير عادية في تاريخ البشـــرية. فحتى الآن، أودت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بحياة أكثر من ثلاثة ملايين شـخص، ودمرت الاقتصـاد العالمي، وقلبت جميع مجالات الحياة البشرية رأسا على عقب. وفي ظل هذه الخلفية، أعد هذا التقرير لتقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة باسـتخدام مدخلات من أكثر من 50 منظمة دولية وإقليمية. والبيانات التي يتضـمنها هذا التقرير مسـتمدة من المؤشـرات الواردة في إطار المؤشـرات العالمية الذي وضـعه فريق الخبراء المشـترك بين الوكالات المعني بمؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة، واعتمدته الجمعية العامة في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر القرار 313/71)[1].

2 - وقبل تفشـــي جائحة كوفيد-19، كان يُحرز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة في ميادين هامة، مثل الحد من الفقر، وتحسـين صـحة الأم والطفل، وزيادة فرص الحصـول على الكهرباء، والنهوض بالمسـاواة بين الجنسـين. غير أن هذه التطورات لم تحدث في كثير من الحالات بسـرعة كافية. وفضـلا عن ذلك، شـهدت المجالات الكفيلة حقا بإحداث التحول، مثل الحد من عدم المســاواة وخفض انبعاثات الكربون والتصـــدي للجوع، توقفا في التقدم أو تراجعا. ونتيجة لذلك، لم يكن العالم، بحلول أوائل عام 2020، على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بحلول عام 2030.

3 - وإذ لا يزال تفشـــي الجائحة مســـتعرا في أجزاء كثيرة من العالم، لم يعرف بعد تماما مدى ما لحق تحقيق أهداف التنمية المستدامة من المزيد من الانحراف عن المسار الصحيح. لكن من الواضح، كما يتبين في هذا التقرير، أن الجائحة قد أثرت بالفعل تأثيرا كبيرا جدا في عدد من المجالات، مما يقوض عقودا من الجهود الإنمائية.

4 - ويتجلى هذا التأثير بشـــكل خاص فيما يتعلق بالهدف 1. فقد أوقع التراجع الاقتصـــادي المرتبط بالجائحة ما بين 119 و 124 مليون شـــخص إضـــافي في براثن الفقر المدقع في عام 2020، مما زاد من تفاقم التحديات المتعلقة بالقضـــاء على الفقر مثل النزاع وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتزيد هذه الأزمة أيضـــا أشـــكال عدم المســـاواة تفاقما، حيث فُقد في عام 2020، ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل، وانخفض مسـتوى إجادة القراءة لدى 101 مليون طفل وشـاب إضـافي إلى ما دون الحد الأدنى، مما قضـى على المكاسب التعليمية التي تحققت على مدى العقدين الماضـيين. ويقدر أيضـا أن ما يبلغ 10 ملايين فتاة إضافية معرضات لخطر زواج الأطفال في العقد القادم نتيجة للجائحة.

5 - ولم يساعد التباطؤ الاقتصادي المرتبط بالجائحة إلا قليلا في إبطاء أزمة المناخ. إذ تشير البيانات الأولية لعام 2020 إلى أن تركيزات لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي في العالم قد ازدادت، بينما كان متوسـط درجة الحرارة العالمية أكبر بحوالي 1,2 درجة مئوية من مسـتويات ما قبل الثورة الصـناعية، وهو ما يقترب بشـــكل خطير من الحد الأقصـــى البالغ 1,5 درجة مئوية المعتمد في اتفاق باريس. وعلاوة على ذلك، لم يحقق العالم أهداف عام 2020 الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي، حيث فقدت 10 ملايين هكتار من الغابات كل عام في الفترة 2015-2020.

(1) يمكن الاطلاع على إطار المؤشـرات، ومرفق إحصـائي للتقرير، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/.

6 - وكما هو مبين في هذا التقرير، تأثرت بعض وسائل التنفيذ اللازمة لدعم التحول المستدام بأزمة كوفيد-19. حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2019. ومن المتوقع أن تكون قيمة تجارة البضائع العالمية قد انخفضت بنسبة 5,6 في المائة عام 2020 مقارنة بعام 2019. وتؤدي الآثار المالية العديدة الناجمة عن الجائحة إلى حالة مديونية حرجة في الكثير من البلدان والأقاليم. ولئن كان صافي المساعدة الإنمائية الرسمية قد ارتفع في عام 2020 ليبلغ ما مجموعه 161 بليون دولار، فلا يزال هذا الرقم أقل بكثير من المبلغ اللازم لمواجهة الجائحة وتحقيق الهدف المحدد منذ زمن طويل وهو أن تمثل هذه المساعدة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

7 - ويرسم الأمين العام في هذا التقرير صورة مقلقة لحالة أهداف التنمية المستدامة ست سنوات بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بيد أن استجابتنا الجماعية خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة هي التي ستحدد ما إذا كانت أزمة كوفيد-19 بمثابة تنبيه تشتد الحاجة إليه لحفز عقد من العمل التحويلي الحقيقي يستفيد منه الناس والكوكب.

8 - وقد لاح خلال العام الماضي، بصيص من الأمل، حيث شهد قدرة هائلة على الصمود من جانب المجتمعات المحلية، وإجراءات حاسمة من جانب الحكومات، وتوسعا سريعا في الحماية الاجتماعية، وتسارعا في التحول الرقمي، وتعاونا فريدا على تطوير اللقاحات والعلاجات المنقذة للحياة في غضون وقت قياسي. وإضافة إلى ذلك، هناك، على النحو الموثَّق في هذا التقرير، أسس متينة يمكن البناء عليها في بعض المجالات.

9 - ويتعين الآن بذل جهود متضافرة لضمان تكافؤ فرص الحصول على لقاحات وعلاجات كوفيد-19، وتعزيز الوضع المالي للبلدان النامية، والسعي إلى تحقيق تعافٍ يسترشد بخطة عام 2030. ولإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، يجب على الحكومات والمدن وقطاع الأعمال والصناعات أن تستفيد من التعافي لاعتماد مسارات إنمائية خفيضة الكربون ومرنة وشاملة للجميع من شأنها أن تقلل من انبعاثات الكربون، وتحافظ على الموارد الطبيعية، وتتيح إيجاد فرص عمل أفضل، وتنهض بالمساواة بين الجنسين، وتتصدى لأوجه عدم المساواة المتزايدة.

10 - كما أن قدرة الحكومات على التصدي للجائحة بفعالية والتعافي بشكل أفضل ستعتمد على توافر البيانات. وخلال العام الماضي، واجهت الأوساط المعنية بالبيانات والإحصاءات اضطرابات غير مسبوقة في العمليات الإحصائية وارتفاعا حادا في الطلب على البيانات لاستخدامها في رصد آثار الجائحة العالمية والتخفيف منها. وتكيفت مكاتب إحصائية وطنية عديدة بسرعة مع التحديات وأدت دورا رئيسيا في تصدي الحكومات لكوفيد-19. فقد استُحدثت شراكات جديدة وابتكارات في البيانات واتُخذت تدابير جديدة غيرت بشكل عميق عملية إنتاج الإحصاءات في العديد من البلدان. غير أن الجائحة أدت إلى تفاقم ثغرات التمويل الحرجة في المكاتب الإحصائية الوطنية والإقليمية والعالمية، مما جعل ضرورة تعبئة الموارد الدولية والمحلية لدعم البيانات اللازمة لاتخاذ القرار أمرا أكثر إلحاحا.

11 - وينطبق ذلك أيضا على توافر البيانات التي يمكن مقارنتها دوليا بشأن أهداف التنمية المستدامة. فقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال، حيث ارتفع عدد المؤشرات المدرجة في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من 115 مؤشرا في عام 2016، إلى 166 في عام 2019، وإلى 211 في عام 2021. غير أنه لا تزال هناك فجوات هائلة في البيانات من حيث التغطية الجغرافية والتوقيت

المناسب ومستوى التصنيف، مما يجعل من الصعب الإلمام على نحو كامل بوتيرة التقدم والاختلافات بين المناطق ومعرفة من يترك خلف الركب. ومع ارتقاب عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في عام 2021، من الضروري استخدام مزيد من الموارد والابتكار لزيادة تعزيز البيانات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

12 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تباطؤ التقدم في الحد من الفقر منذ عام 2015، حيث ارتفع معدل الفقر المدقع في العالم عام 2020 للمرة الأولى منذ أكثر من 20 عاما. والتهديد الثلاثي المتمثل في كوفيد-19 والنزاع وتغير المناخ يجعل الهدف العالمي المتمثل في إنهاء الفقر بحلول عام 2030 غير قابل للتحقيق ما لم تنفَّذ إجراءات سياساتية فورية وجوهرية. وأثبتت أزمة كوفيد-19 أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية في حماية الصحة والعمالة والدخل، مع تطبيق العديد من تدابير الحماية الاجتماعية الجديدة في عام 2020 نتيجة لذلك. ولكن لا يزال هناك 4 بلايين شخص في جميع أنحاء العالم لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية، وغالبيتهم من الفقراء والضعفاء.

13 - ومما يزيد من التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والنزاع على القضاء على الفقر، أن من المرتقب أن تؤدي الجائحة إلى ازدياد عدد الفقراء في عام 2020 بما يتراوح بين 119 و 124 مليون شخص، مما سيتسبب في ارتفاع معدل الفقر المدقع لأول مرة خلال جيل واحد، من 8,4 في المائة عام 2019 إلى 9,5 في المائة عام 2020 استنادا إلى التوقعات الحالية. ويوجد 8 من كل 10 "فقراء جدد" في البلدان والأقاليم المتوسطة الدخل. ومن المتوقع أن يظل نحو 600 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030.

14 - وقبل تفشي الجائحة، كان معدل الفقر المدقع في العالم قد انخفض من 10,1 في المائة عام 2015 إلى 9,3 في المائة عام 2017، وهو ما يعادل 689 مليون شخص يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم. غير أن معدل الانخفاض قد تباطأ إلى أقل من نصف نقطة مئوية سنويا في تلك الفترة، مقارنة بحوالي نقطة مئوية واحدة سنويا بين عامي 1990 و 2015.

15 - وانخفضت نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم من 14 في المائة عام 2010 إلى 7,8 في المائة في عام 2015 و 6,6 في المائة عام 2019، على الرغم من أن التقدم المحرز بالنسبة للعمال الشباب كان يبعث على قدر أقل من التفاؤل. بيد أن الجائحة أثرت تأثيرا شديدا على الاقتصاد غير النظامي، حيث تعمل الغالبية العظمى من الفقراء العاملين. وكان للأزمة أثر غير متناسب أيضا على سبل عيش العمال من الشباب والإناث الذين هم أصلا أكثر عرضة بكثير للعيش في فقر. وفي عام 2019، كان احتمال كون الشباب من فئة الفقراء العاملين ضعف ما كان عليه بالنسبة للبالغين.

16 - وبحلول عام 2020، لم يكن سوى 47 في المائة من سكان العالم مشمولين فعلا بنظام واحد على الأقل من نظم الاستحقاقات النقدية في إطار الحماية الاجتماعية، مما يترك 4 بلايين شخص دون حماية. إلا أنه، في الفترة بين 1 شباط/فبراير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت حكومات 209 بلدان وأقاليم عن أكثر من 600 1 من إجراءات الحماية الاجتماعية، معظمها قصيرة الأجل، لمواجهة أزمة كوفيد-19.

17 - وفي عام 2019، أُبلغ عن وفاة 000 12 شخص نتيجة للكوارث في 72 من البلدان والأقاليم التي قدمت تقارير. ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا مقارنة بالرقم المسجل في عام 2018، عندما بلغ إجمالي عدد

الوفيات الناجمة عن الكوارث التي أبلغ عنها 105 بلدان وأقاليم ما مجموعه 000 125، ويتماشى مع الاتجاه العام للوفيات التي تنخفض منذ عام 2005. واستنادا إلى أحدث التقارير المقدمة كجزء من عملية الرصد الجارية بموجب إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، أبلغ 67 بلدا وإقليما عن خسائر اقتصادية مباشرة بلغت 9,3 بلايين دولار في عام 2019، سجلت 68 في المائة منها، أو 6,4 بلايين دولار، في القطاع الزراعي.

18 - ولم ينفق سوى 30 في المائة من جميع البلدان والأقاليم التي تتوافر عنها بيانات عن الفترة 2015-2018 ما بين 15 و 20 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، كما أوصي به في إطار العمل لتحقيق هدف التنمية المستدامة 4.

19 - وكان إجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية لأجل الخدمات الاجتماعية الأساسية والمعونة الغذائية الإنمائية، المخصصة للحد من الفقر، يمثل 0,02 في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2019.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

20 - حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع على الصعيد العالمي ومن انعدام الأمن الغذائي يتزايد تدريجيا منذ عام 2014. وزادت الجائحة من أوجه الضعف وأوجه القصور في المنظومات الغذائية العالمية، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن بمئات الملايين، ويزيد من صعوبة تحقيق هدف القضاء على الجوع. وربما يكون ما بين 83 و 132 مليون شخص آخر قد وقعوا بالفعل في هوة الجوع المزمن في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، لا تزال البلدان والأقاليم في جميع أنحاء العالم تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية.

21 - ويقدر أن قرابة 690 مليون شخص في جميع أنحاء العالم قد عانوا من الجوع في عام 2019، أي ما يعادل 8,9 في المائة من سكان العالم، بزيادة قدرها 60 مليون شخص تقريبا خلال خمس سنوات. وستقدم التقديرات المستكملة المقرر نشرها في تموز/يوليه 2021 صورة أحدث لآثار الجائحة على الجوع.

22 - وتضرر ما يقدر ببليوني شخص، أي نسبة 25,9 في المائة من سكان العالم، من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2019، مقابل 22,4 في المائة عام 2015. وسُجل أسرع ارتفاع في هذه النسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على الرغم من تسجيل أعلى المستويات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

23 - وعلى صعيد العالم، يعاني 149,2 مليون طفل دون سن الخامسة، أي حوالي 22 في المائة من جميع الأطفال، من التقزم (قصر القامة بالنسبة إلى السن) وفقا لآخر التقديرات المتاحة لعام 2020[(2)]، وهو ما يمثل انخفاضا عن نسبة 24,4 في المائة المسجلة عام 2015. غير أن هذه الأرقام قد ترتفع نتيجة لاستمرار القيود على الحصول على الأطعمة المغذية وخدمات التغذية الأساسية خلال الجائحة، التي قد تمر سنوات قبل ظهور أثرها الكامل.

(2) لا تعكس تقديرات عام 2020 الأثر الكامل لجائحة كوفيد-19، حيث لم يتم جمع بيانات استقصاء الأسر المعيشية عن قامة الأطفال وعمرهم في ذلك العام بسبب سياسات التباعد البدني.

24 - وفي عام 2020[2]، أثر الهزال (نقص الوزن بالنسبة للقامة) وزيادة الوزن على 6,7 في المائة (45,4 مليون) و 5,7 في المائة (38,9 مليون) من الأطفال دون سن الخامسة، على التوالي. وسيكون الهزال أحد أكثر الحالات تأثرا بالجائحة على المدى القصير، فلعل عدد الأطفال الذين عانوا من الهزال يزيد بحوالي 15 في المائة عما كان مقدرا نتيجة لانخفاض ثروة الأسر المعيشية والاضطرابات في توافر الأطعمة المغذية وخدمات التغذية الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها. كما أن زيادة الوزن لدى الأطفال (ثقل الوزن بالنسبة إلى القامة) قد ترتفع في بعض البلدان والأقاليم التي حلت فيها الأغذية غير الصحية محل المواد الغذائية الطازجة والمغذية والتي حدت فيها القيود على التنقل من فرص النشاط البدني لفترات طويلة.

25 - ويزيد فقر الدم لدى النساء من احتمال نشوء نتائج سلبية فيما يخص صحة الأمهات والمواليد. ففي عام 2019، بلغ معدل انتشار فقر الدم في العالم 29,9 في المائة لدى النساء في سن الإنجاب، و 29,6 في المائة لدى غير الحوامل، و 36,5 في المائة لدى الحوامل. وكان معدل الانتشار أكبر في وسط وجنوب آسيا، حيث بلغ 47,5 في المائة لدى النساء في سن الإنجاب.

26 - ومتوسط الإنتاج الزراعي لكل يوم عمل لدى صغار منتجي الأغذية في العدد المحدود من البلدان والأقاليم المشمولة بالدراسات الاستقصائية أقل من متوسطه لدى كبار المنتجين الذين يكسبون أيضا دخلا يصل إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف الدخل السنوي لصغار المنتجين. وفي جميع البلدان والأقاليم المشمولة بالدراسات الاستقصائية تقريبا، تحقق الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور إنتاجية عمل أكبر وتكسب دخلا سنويا أكبر مقارنة بالأسر التي ترأسها إناث.

27 - وبلغت المخزونات العالمية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عام 2020 مقدار 5,7 ملايين مادة يُحتفظ بها في 831 مصرفا جينيا في 114 بلدا وإقليما و 17 مركزا إقليميا ودوليا للبحوث. وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي عدد المخزونات العالمية، فقد انخفض معدل نموها خلال السنوات العشر الماضية، ليبلغ أدنى مستوى له في عام 2020.

28 - ولا يزال العالم بعيدا عن هدف الحفاظ على التنوع الوراثي للحيوانات الداجنة والأليفة، سواء في الميدان أو في المصارف الجينية. ولا تزال حالة الخطر الذي تتعرض له 61 في المائة من سلالات الماشية المحلية غير معروفة. فمن بين السلالات المحدودة العدد المشمولة بالاستقصاءات، يعتبر أن نسبة 74 في المائة منها معرضة لخطر الانقراض، بيد أنه لا يوجد في المصارف الجينية مواد كافية لإعادة تشكيل سلالات الماشية المحلية في حالة انقراضها إلا عن 203 من أصل ما مجموعه 700 7 سلالة على الصعيد العالمي.

29 - وبينما ظلت حصة المعونة الزراعية ثابتة في حوالي 5 في المائة، فقد زاد حجمها بأكثر من الضعف منذ عام 2002، حيث بلغ إجمالي المدفوعات 13 بليون دولار في عام 2019.

30 - ولوحظ اتجاه مطرد نحو الانخفاض في نفقات إعانات التصدير التي أُخطرت بها منظمة التجارة العالمية. وانخفض إجمالي النفقات السنوية المبلغ عنها من ذروة بلغت 6,7 بلايين دولار في عام 1999 إلى 138 مليون دولار في عام 2018. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية القرار الوزاري بشأن المنافسة في مجال التصدير، ووافقوا رسميا على إلغاء جميع أشكال الاستحقاقات المتعلقة بإعانة الصادرات الزراعية.

31 - وعلى الصعيد العالمي، انخفض عدد البلدان والأقاليم التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية من عام 2014 إلى عام 2019، مع الاستثناء الملحوظ لبعض البلدان في وسط وجنوب وغرب آسيا وشمال أفريقيا، بسبب انخفاض توافر الأغذية الأساسية محليا وانخفاض قيمة العملة.

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

32 - قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كان قد أحرز تقدم في العديد من المجالات الصحية، بما في ذلك تحسين صحة الأمهات والأطفال، وزيادة التغطية بالتحصين، والحد من الإصابة بالأمراض السارية، وإن لم يكن ذلك بالسرعة الكافية لتحقيق الغايات المدرجة في الهدف 3 بحلول عام 2030. وأدى الاضطراب الناجم عن الجائحة الآن إلى وقف التقدم المحرز، بل وعكس بعض المكاسب التي تحققت. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت مؤخرا، لا تزال هناك اضطرابات كبيرة تستمر بعد مرور أكثر من عام على تفشي الجائحة، حيث لا يزال نحو 90 في المائة من البلدان والأقاليم يبلغ عن تعطل واحدة أو أكثر من الخدمات الصحية الأساسية. ومن أكثر الخدمات الصحية تأثرا بالجائحة الخدمات المتعلقة بالاضطرابات العقلية والعصبية والاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات؛ وأمراض المناطق المدارية المهملة؛ والسل؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي B و C؛ وفحص السرطان؛ والخدمات المتعلقة بالأمراض غير السارية الأخرى، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم و داء السكري؛ وتنظيم الأسرة ومنع الحمل؛ ورعاية الأسنان العاجلة؛ وسوء التغذية؛ والتحصين؛ والملاريا.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل

33 - وفقا لبيانات الفترة 2014-2020، جرت 83 في المائة من الولادات في جميع أنحاء العالم بمساعدة أخصائيين صحيين مؤهلين، بمن فيهم أطباء وممرضات وقابلات، مما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 71 في المائة المسجلة في الفترة من عام 2007 إلى عام 2013. وقد تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى عكس المكاسب التي تحققت في التغطية بالرعاية الصحية على أيدي عاملين مؤهلين أثناء الولادة وإلى تعطيل الخدمات الصحية للأمهات.

34 - وأحرز العالم تقدما كبيرا نحو تحقيق هدف إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم من 76 إلى 38 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي بين عامي 2000 و 2019. وانخفض معدل وفيات المواليد في العالم من 30 إلى 17 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في الفترة نفسها. وحتى مع إحراز هذا التقدم، توفي 5,2 ملايين طفل في عام 2019 قبل بلوغهم سن الخامسة، مع وقوع ما يقرب من نصف هذه الوفيات، أي 2,4 مليون، في الشهر الأول من الحياة. ولئن كان الأثر الكامل للجائحة على بقاء الطفل غير معروف حتى الآن، يمكن أن يعطل الاضطراب الكبير في استمرار تنفيذ التدخلات المنقذة للحياة مسار التقدم المحرز، بل أن يعكس اتجاهه.

35 - وعلى صعيد العالم، ظلت نسبة النساء في سن الإنجاب (15 إلى 49 عاما) اللاتي تلبَّى احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة مستقرة في حوالي 77 في المائة بين عامي 2015 و 2021، ولم تبلغ سوى 56 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 52 في المائة في أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا. وقد يؤدي استمرار الجائحة إلى انخفاض هذه الأرقام نتيجة

للاختلالات في سلسلة الإمداد وانخفاض فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، في حين أن النوايا المتعلقة بالخصوبة واحتياجات تنظيم الأسرة لدى النساء في سن الإنجاب قد تتغير أيضا.

36 - وانخفض المعدل العالمي للولادات لدى المراهقات من 56 ولادة لكل 000 1 مراهقة يتراوح عمرها بين 15 و 19 سنة في عام 2000 إلى 45 ولادة لكل 000 1 في عام 2015 و 41 لكل 000 1 في عام 2020. وتفاوتت الانخفاضات تباينا كبيرا بين المناطق، حيث حدث أكبر انخفاض في وسط وجنوب آسيا من 70 ولادة لكل 000 1 مراهقة في عام 2000 إلى 24 ولادة لكل 000 1 في عام 2020.

الأمراض السارية

37 - رغم انخفاض معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من 0,48 إصابة لكل 000 1 شخص غير مصاب من البالغين (15 إلى 49 عاما) إلى 0,37 لكل 1000 بين عامي 2010 و 2019، فقد ظل أكبر بكثير من الهدف العالمي لعام 2020. وحدث أكبر انخفاض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي فيها أكبر عدد من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ولا تزال هناك أوجه تفاوت كبيرة في الحصول على خدمات الوقاية من الفيروس واختبار الإصابة به والعلاج منه في جميع المناطق والبلدان والأقسام السكانية داخل البلدان. وهناك أدلة تشير إلى أن جائحة كوفيد-19 سببت اختلالا كبيرا في خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الفحص وبدء العلاج وختان الذكور الطبي الطوعي والعلاج الوقائي قبل التعرض للإصابة.

38 - وفي عام 2019، أصيب ما يقدر بحوالي 10 ملايين شخص بالسل، 56 في المائة منهم بالغون، و 32 في المائة بالغات، و 12 في المائة أطفال، و 8,2 في المائة مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يجعل من هذا الداء السبب الرئيسي للوفاة بسبب عامل معدٍ واحد. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل الإصابة بالسل من 174 حالة جديدة وحالة انتكاس لكل 000 100 شخص في عام 2000 إلى 130 حالة لكل 000 100 في عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضا نسبته 25 في المائة خلال الفترة، مع انخفاض معدل الوفيات الناجمة عن السل لدى غير حاملي فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 45 في المائة في الفترة نفسها. ورغم الانخفاض المشهود في عبء المرض، ما زالت هناك فجوات كبيرة في الكشف عن المرض وعلاجه، وليست وتيرة التقدم الحالية بالسرعة الكافية لتحقيق غاية القضاء على السل بحلول عام 2030. ويشكل السل المقاوم للأدوية تهديدا مستمرا، ففي عام 2019، كانت هناك 000 465 حالة جديدة مقاومة لدواء ريفامبيسين، الذي يعد الخيار الأول والأنجع، وكان لدى 78 في المائة من المصابين بالسل سلالة مقاومة لأدوية متعددة. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، انخفض عدد الأشخاص الذين تلقوا الرعاية اللازمة للسل خلال عام 2020 بحوالي 1,4 ملايين شخص مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمثل انخفاضا في مستويات العلاج بنسبة 21 في المائة.

39 - وبين عامي 2015 و 2019، استقر معدل الإصابة بالملاريا عند حوالي 57 حالة لكل 000 1 شخص معرض للخطر. ولن يتأتى تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في خفض حالات الإصابة بالملاريا في عام 2020 حيث سيفوت بنسبة 37 في المائة. وفي عام 2019، بلغ مجموع حالات الملاريا في جميع أنحاء العالم 229 مليون حالة، وأودى المرض بحياة نحو 000 409 شخص. وتقوض الفجوات في التمويل وفي الحصول على الأدوات المنقذة للحياة الجهود العالمية الرامية إلى كبح جماح المرض، ومن المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة انتكاس مكافحة هذا المرض.

40 - وأتاح استخدام لقاح التهاب الكبد B لدى الرضع التقليل بشكل كبير من حالات الإصابة الجديدة بعدوى فيروس التهاب الكبد B المزمن. وانخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين أصيبوا بالعدوى المزمنة من 4,7 في المائة في فترة ما قبل التحصين إلى 0,9 في المائة في عام 2020. وفي جميع أنحاء العالم، تحقق هدف عام 2020 المتمثل في تحقيق نسبة 1 في المائة من انتشار الفيروس لدى الأطفال دون سن الخامسة. ويلزم بذل جهود إضافية لزيادة التغطية من أجل تحقيق الغاية المدرجة في هدف التنمية المستدامة المتمثلة في تحقيق نسبة انتشار في حدود 0,1 في المائة بحلول عام 2030.

41 - وفي عام 2019، أُبلغ عن احتياج 1,74 بليون شخص إلى العلاج والرعاية بصورة جماعية أو فردية من أمراض المناطق المدارية المهملة، ويمثل ذلك انخفاضا من 2,19 بليون في عام 2010 وعددا يقل بما قدره 12 مليون شخص عن العدد المبلغ عنه في عام 2018. وانخفاض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات يعود بدرجة كبيرة إلى القضاء على مرض واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهملة في 42 بلدا وإقليما منذ عام 2010.

الأمراض غير السارية والصحة العقلية والمخاطر البيئية

42 - على الصعيد العالمي، كانت نسبة 74 في المائة من جميع الوفيات في عام 2019 ناجمة عن أمراض غير سارية. وانخفض احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية (وهي أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة)، بين سني الثلاثين والسبعين من 19,9 في المائة عام 2010 إلى 17,8 في المائة عام 2019. ولا يكفي معدل الانخفاض لتحقيق الغاية من الهدف. وأكدت جائحة كوفيد-19 على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للتدخلات من أجل مكافحة الأمراض غير السارية، حيث إن الأشخاص الذين يعانون من أمراض غير سارية كامنة أكثر عرضة لخطر الإصابة بأمراض شديدة والوفاة الناجمة عن فيروس كوفيد-19.

43 - ووقعت حوالي 000 700 حالة انتحار في عام 2019. وانخفض معدل الوفيات بالانتحار في العالم بنسبة 29 في المائة، من 13 حالة وفاة لكل 000 100 شخص في عام 2000 إلى 9,2 لكل 000 100 في عام 2019.

44 - وفي عام 2019، بلغ الاستهلاك العالمي للكحول 5,8 لترات من الكحول النقي لكل شخص يبلغ من العمر 15 عاما أو أكثر، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 5 في المائة عن 6,1 لترات في عام 2010.

45 - وانخفض المعدل العالمي للوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة 8,3 في المائة، من 18,1 حالة وفاة لكل 000 100 شخص في عام 2010 إلى 16,7 لكل 000 100 في عام 2019. بيد أنه توفي 1,3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في حوادث مرور عام 2019، 75 في المائة منهم من الفتيان والرجال. ولئن كانت البلدان المنخفضة الدخل تشهد معدلات امتلاك للمركبات أدنى منها في البلدان المرتفعة الدخل، فإن معدل الوفيات يزيد فيها بمقدار 3,5 أضعاف ما هو عليه في البلدان المرتفعة الدخل. وكانت الإصابات الناجمة عن حوادث المرور السبب الرئيسي للوفاة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما في جميع أنحاء العالم.

46 - وانخفض انتشار استعمال التبغ في العالم لدى الرجال من 50 في المائة عام 2000 إلى 38,6 في المائة عام 2018، ولدى النساء من 16,7 في المائة عام 2000 إلى 8,5 في المائة عام 2018.

وعلى الرغم من ذلك، الاتجاهات الإيجابية، قُدر عدد الأشـــخاص المتوفين من الأمراض المتصـــلة بالتبغ بما يتجاوز 8,1 ملايين شخص في عام 2017.

47 - وكانت حالات التسمم غير المتعمد سببا لوفاة أكثر من 000 84 شخص في عام 2019. ورغم أن عدد هذه الوفيات ينخفض باطراد منذ عام 2000، فلا تزال معدلاتها مرتفعة نسبيا في البلدان المنخفضة الدخل، حيث تزيد عن ضـــعف المتوســـط العالمي. وحدث ثلث جميع الوفيات الناجمة عن حالات التســـمم غير المتعمد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

النُّظم الصحية والتمويل

48 - يعتبر التحصين أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحًا وفعاليةً من حيث التكلفة في العالم. ولئن كان نطاق التغطية بالتحصـــين لدى الرضـــع قد ارتفع من 72 في المائة في عام 2000 إلى 85 في المائة في عام 2015 قبل أن يتجمد حتى عام 2019، فإن التقديرات تشـــير إلى وجود 19,7 مليون طفل لم يتلقوا اللقاحات الأساسية خلال سنتهم الأولى من الحياة في عام 2019. وإضافة إلى ذلك، فإن نسبة التغطية العالمية بلقاح المكورات الرئوية المتقارن، الذي يمكن أن يخفض بشدة الإصابات بالالتهاب الرئوي، لم تصل بعد إلى 50 في المائة. والحصبة مرض شديد العدوى، ولذلك كانت نسبة التغطية باللقاح بجرعتين، التي بلغت 71 في المائة في عام 2019، غير كافية لمنع حالات تفشي الحصبة.

49 - وزادت التحسينات في الخدمات الصحية الأساسية، التي تقاس بمؤشر تغطية الخدمات في إطار التغطية الصـــحية الشـــاملة، من متوســـط عالمي قدره 45 من أصـــل 100 في عام 2000 إلى 66 في عام 2017. وقد ســـجلت البلدان والأقاليم المنخفضـــة الدخل أكبر قدر من التقدم يعزى أســـاســـا للتدخلات المتعلقة بالأمراض المعدية. ومع ذلك، تباطأت وتيرة إحراز التقدم منذ عام 2010، وتمثل البلدان والأقاليم الأشـــد فقرا وتلك المتضـــررة من النزاعات عموما أكثرها تأخرا عن الركب. وتحيد جائحة كوفيد-19 بالتقدم المحرز بعيدا أكثر عن المسار الصحيح.

50 - وقبل جائحة كوفيد-19، كان ما يقدَّر بنحو 927 مليون شـخص، أو 12,7 في المائة من سـكان العالم، يدفعون تكاليف الرعاية الصـــحية من مالهم الخاص بما يتجاوز نســـبة 10 في المائة من ميزانيات أسرهم المعيشية، بينما تجاوزت حصة الإنفاق على الرعاية الصحية نسبة 25 في المائة من ميزانيات الأسر المعيشية بالنسبة لـــ 209 ملايين شخص، أو 3 في المائة من سكان العالم، مما يشكل تهديدا أكبر للإنفاق على السلع والخدمات الأساسية الأخرى مثل الغذاء والتعليم.

51 - وزادت المساعدة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة الرسمية إلى الخدمات الصحية الأساسية بنســـبة 59 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010 وبلغت 11 بليون دولار في عام 2019. ويمثل الصـــندوق العالمي لمكافحة الإيدز والســـل والملاريا وتحالف غافي، والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من نصـــف هذا المجموع، بتوفير 2,4 بليون دولار و 1,9 بليون دولار و 1,8 بليون دولار على التوالي. وفي عام 2019، أُنفق نحو 3,4 بلايين دولار على الرعاية الصحية الأساسية، و 2,2 بليون دولار على مكافحة الأمراض المعدية، باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و 2,2 بليون دولار على مكافحة الملاريا.

52 - ويوجد العاملون في المجال الصـــحي في الخطوط الأمامية لجهود التصـــدي لجائحة كوفيد-19. وتعاني البلدان والأقاليم، ولا سيما تلك التي لديها قوة عاملة صحية محدودة، من قيود أكبر فيما يتعلق بتقديم

الخدمات الصحية الأساسية. واستنادا إلى البيانات المتعلقة بالفترة 2013-2018، تبلغ كثافة العاملين في مجالي التمريض والقبالة في أمريكا الشمالية أكثر من 150 لكل 000 10 نسمة، وهو ما يمثل أكثر من 15 أضعاف الكثافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 8 أضعاف ما هي عليه في شمال أفريقيا وجنوب آسيا. ولا تزال كثافة الأطباء في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وآسيا الوسطى حوالي 25 لكل 000 10 نسمة، مقارنة ب 2 لكل 000 10 نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

53 - إن تأثير جائحة كوفيد-19 على التعليم هو "كارثة تشمل جيلا بأكمله". وقبل انتشار الجائحة، كان التقدم بطيئا بالفعل وغير كاف لتحقيق الغايات التعليمية في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان لإغلاق المدارس بسبب الجائحة عواقب مدمرة على تعلم الأطفال ورفاههم. ويتخلف مئات الملايين من الأطفال والشباب عن الركب في تعلمهم، وهو الأمر الذي ستكون له آثار طويلة الأجل. وبعد مرور عام على بداية أزمة جائحة كوفيد-19، لا يزال ثلثا الطلاب في جميع أنحاء العالم متأثرين بالإغلاق الكلي أو الجزئي للمدارس. ويتعرض الأطفال الأكثر ضعفا وأولئك الذين ليست لديهم إمكانية الاستفادة من التعليم عن بعد بشكل متزايد لخطر عدم عودتهم أبدا إلى المدرسة وإجبارهم على زواج أو تشغيل الأطفال.

54 - وتشير التقديرات إلى أن مستوى إجادة القراءة لدى 101 مليون طفل وشاب آخرين (من الصف الأول إلى الصف الثامن) تراجع في عام 2020 إلى ما دون الحد الأدنى بسبب عواقب الجائحة، التي قضت على المكاسب التعليمية التي تحققت على مدى السنوات العشرين الماضية. ويمكن أن تتحسن مستويات إجادة القراءة بحلول عام 2024، ولكن شريطة تكريس جهود استثنائية لهذه المهمة من خلال استراتيجيات استدراكية وتعويضية.

55 - وقبل الجائحة مباشرة، كان 53 في المائة من الشباب بصدد إتمام تعليمهم الثانوي على الصعيد العالمي، وإن لم تكن هذه النسبة تتجاوز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 29 في المائة. وقد يتباطأ ارتفاع معدلات إتمام الدراسة أو يتراجع تبعا لمدد إغلاق المدارس، وهو ما سيؤدي إلى خسارة في التعلم ويؤثر على حافز الالتحاق بالمدارس، وتبعا لمدى تزايد الفقر المحتمل، مما سيزيد من العقبات التي تواجه الأطفال المحرومين.

56 - وتشير البيانات من الفترة السابقة للجائحة المتعلقة بـ 76 بلدا وإقليما معظمها من البلدان والأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تغطي الفترة من عام 2012 إلى عام 2020، إلى أن 7 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات هم على مسار النمو الصحيح، دون وجود اختلافات كبيرة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن العديد من الأطفال الصغار لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم المبكر بسبب الجائحة، وهم بالتالي يعتمدون الآن اعتمادا كليا على من يقدمون لهم الرعاية لتنشئتهم. ومن شأن الظروف غير الآمنة، والتفاعلات السلبية مع مقدمي الرعاية، والافتقار إلى الفرص التعليمية خلال السنوات الأولى أن تؤدي إلى نتائج لا رجعة فيها، تؤثر على إمكانات الأطفال لبقية حياتهم.

57 - وارتفع معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي باطراد في السنوات التي سبقت الجائحة، من 65 في المائة في عام 2010 إلى 73 في المائة في عام 2019، ولكن مع تباين بين البلدان والأقاليم يتراوح بين 12 في المائة ونحو 100 في المائة. وقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في كل منطقة. وظل التقدم المحرز على مدى السنوات الماضية معرضا للخطر

منذ عام 2020 بسبب إغلاق مرافق التعليم المبكر والمدارس الابتدائية أبوابها في معظم البلدان والأقاليم، وهو ما أعاق إمكانية الحصول على التعليم أو قيّدها، ولا سيما بالنسبة للأطفال من البلدان والأقاليم المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

58 - ولا تزال التفاوتات في إمكانية الحصول على التعليم وفي نتائج التعلم قائمة فيما يتعلق بمجموعة من المؤشرات التعليمية. فعلى سبيل المثال، ظل عدد النساء والفتيات الملمات بالقراءة والكتابة، في سن 15 عاما أو أكثر، يعادل 92 امرأة وفتاة فقط لكل 100 صبي ورجل ملم بالقراءة والكتابة من نفس الفئة العمرية في عام 2019. ولم يحقق ما يقرب من نصف البلدان والأقاليم التي تتوفر بشأنها بيانات حديثة التكافؤ بين الجنسين فيما يخص إتمام المرحلة الابتدائية، ولم يسجل سوى عدد قليل من البلدان والأقاليم التكافؤ في نسب الالتحاق بالتعليم العالي. وعادة ما تكون أوجه التفاوت أكثر شدة تبعا للموقع الجغرافي الحضري/الريفي ولثروة الأسر المعيشية، إذ لم يحقق سوى ثلث البلدان والأقاليم التكافؤ في إتمام المرحلة الابتدائية بحسب الموقع الجغرافي الحضري/الريفي، ولم يحقق سوى سدس البلدان والأقاليم هذا التكافؤ بحسب ثروة الأسر المعيشية، بينما لم يحقق أي من البلدان أو الأقاليم ذات البيانات الحديثة التكافؤ في الحضور في المرحلة الجامعية. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تراجع في التقدم المحرز مؤخرا في اتجاه تحقيق الإنصاف. فمع التحول نحو التعلم عن بعد، يجد أفراد الأسر المعيشية الأشد فقرا وغيرهم من الفئات الضعيفة أنهم يفتقرون إلى التجهيزات مما يحرمهم من المشاركة ويجعلهم أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة بشكل دائم أو لفترات طويلة.

59 - ووفقا لبيانات الفترة من 2017 إلى 2019، فإن أكثر من خُمس المدارس الابتدائية في جميع أنحاء العالم غير مجهزة بمياه الشرب الأساسية، ويفتقر أكثر من ثلثها إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين. وفي أقل البلدان نموا، أكثر من ثلثي المدارس الابتدائية غير مجهزة بالكهرباء، وتسجل معدلات أقل من ذلك فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت وتوافر الحواسيب لأغراض تربوية في المدارس.

60 - وارتفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمنح الدراسية إلى 1,7 بليون دولار في عام 2019، مقارنة بمبلغ 1,3 بليون دولار في عام 2017. وشكل الاتحاد الأوروبي وتركيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية واليابان 55 في المائة من هذا المجموع.

61 - وفي عام 2019، جرى تدريب 81 في المائة من معلمي المدارس الابتدائية، وإن كانت هذه النسبة أقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (65 في المائة) وجنوب آسيا (74 في المائة). ونتيجة لتدابير الإغلاق غير المسبوق المتخذة بسبب الجائحة التي أدت إلى إغلاق المدارس الكامل أو الجزئي في معظم البلدان والأقاليم، تأثرت القوى العاملة التعليمية بشدة.

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

62 - كان للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19 أثر سلبي على التقدم المحرز مؤخرا في المساواة بين الجنسين، فقد اشتد العنف ضد المرأة والفتاة، ومن المتوقع أن يزيد زواج الأطفال بعد أن تراجع في السنوات السابقة، وتؤثر زيادة أعمال الرعاية في المنزل على النساء بشكل غير متناسب. وقد أبرزت الجائحة ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين الذي لا يزال متفشيا على الصعيد العالمي والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أدت النساء دورا حاسما في التصدي للجائحة بوصفهن عاملات صحيات في الخطوط الأمامية، ومقدمات رعاية،

ومديرات وقائدات لجهود الاستجابة والتعافي. ومع ذلك، فإن تمثيلهن يظل تمثيلا ناقصا في المناصب القيادية البالغة الأهمية، وكثيرا ما لا تراعى حقوقهن وأولوياتهن بشكل واضح في تلك الجهود. وتوفر الأزمة فرصة لإعادة تشكيل وإعادة بناء النظم والقوانين والسياسات والمؤسسات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

63 - ولا تزال القوانين التمييزية والثغرات القانونية تمنع النساء من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهن. ووفقا لبيانات عام 2020 الواردة من 95 بلدا وإقليما، لا يخصص أكثر من نصفها حصصا للنساء في البرلمان الوطني؛ وتعتمد 83 في المائة منها التزامات في الميزانية بتنفيذ تشريعات تتصدى للعنف ضد المرأة، رغم أن 63 في المائة منها لا تزال تفتقر إلى قوانين بشأن الاغتصاب تستند إلى معيار الرضا؛ ويحظر أكثر من 90 في المائة منها التمييز في العمل على أساس نوع الجنس، ومع ذلك فإن نصفها تقريبا ما زال يُقيد عمل النساء في بعض الوظائف أو القطاعات؛ ولا يمنح ربعها تقريبا المرأة المساواة في الحقوق مع الرجل فيما يخص الزواج وبدء إجراءات الطلاق.

64 - وتؤكد تقديرات جديدة تستند إلى دراسات استقصائية من الفترة 2000-2018 أن ما يقرب من 736 مليون امرأة، أو واحدة من كل ثلاثة نساء، تعرضن للعنف الجسدي أو العنف الجنسي أو لكليهما على يد الزوج أو العشير، أو للعنف الجنسي على يد شخص غير العشير، مرة واحدة على الأقل في حياتهن بداية من سن 15 عاما - وهو رقم لم يتغير إلى حد كبير على مدى العقد الماضي. ويبدأ عنف العشير في وقت مبكر، إذ تعرض بالفعل لمثل هذا العنف ما يقرب من 24 في المائة من المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة، و 26 في المائة من الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة واللاتي سبق أن كان لهن شريك أو زوج.

65 - وعلى مدى العقد الماضي، انخفضت ممارسة زواج الأطفال انخفاضا كبيرا، إذ انخفضت نسبة الشابات اللاتي تزوّجن وهنّ طفلات على الصعيد العالمي بنسبة 15 في المائة، من واحدة من كل أربع شابات تقريبا في عام 2010 إلى واحدة من كل خمس شابات في عام 2020. ونتيجة لهذا التقدم، تم تفادي زواج نحو 25 مليون فتاة. ومع ذلك، فإن الآثار العميقة المترتبة على الجائحة تهدد هذا التقدم، إذ أن ما يصل إلى 10 ملايين فتاة إضافية سيكنّ عرضة لخطر زواج الأطفال في العقد القادم نتيجة للجائحة.

66 - وتشير البيانات الواردة من 31 بلداً وإقليما تتركز فيها تلك الممارسة إلى أن ما لا يقل عن 200 مليون امرأة وفتاة تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية. ورغم إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك بلدان وأقاليم تعرضت فيها 9 فتيات ونساء على الأقل من كل 10 فتيات ونساء تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة لهذا التشويه، مما يجعل من هذه الممارسة الضارة ممارسة تكاد تكون شاملة.

67 - وتشير أحدث البيانات التي جُمعت بشأن 90 بلدا وإقليما بين عامي 2001 و 2019 إلى أن النساء يقضين في العمل المنزلي وعمل الرعاية غير المدفوع الأجر في الأيام العادية وقتا أكثر من الرجال بمرتين ونصف تقريبا.

68 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، أشارت البيانات الواردة من 135 بلدا وإقليما إلى أن المتوسط العالمي لنسبة النساء أعضاء البرلمانات ذات الغرف الوحيدة أو الغرف الدنيا للبرلمانات بلغ 25,6 في المائة، وهو ما يشكل استمرارا لاتجاه تصاعدي بطيء سيتطلب 40 عاما لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، في حين بلغت نسبة النساء في الهيئات التداولية المحلية 36,3 في المائة. وهناك 40 في المائة أو أكثر من

النســـاء في البرلمانات ذات الغرف الوحيدة أو في الغرف الدنيا للبرلمانات في 23 بلدا وإقليما فقط وفي الحكومات المحلية في 22 بلدا وإقليما فقط، وهي نسب تحققت من خلال استخدام التحصيص الجنساني في معظم البلدان والأقاليم.

69 - وبحلول عام 2019، كانت النســـاء يمثلن ما يقرب من 39 في المائة من القوى العاملة العالمية، لكنهن لا يشغلن سوى 28,3 في المائة من المناصب الإدارية، بزيادة نسبتها 3 نقاط مئوية منذ عام 2000. ويهدد الأثر غير المتناســب للجائحة على النســاء في القوة العاملة، وعلى صــاحبات المشــاريع على وجه الخصـوص، بعكس اتجاه التقدم الضـئيل المحرز في تقليص الفجوة على الصـعيد العالمي بين الجنسـين في المناصب الإدارية.

70 - وتُظهر بيانات عام 2020 الواردة من 36 بلدا وإقليما بشـــأن ضـــمانات الإطار القانوني الوطني لكفالة الحقوق المتسـاوية للمرأة في ملكية الأراضـي أنه قد تحقق تحسـن كبير في إرسـاء المسـاواة في حقوق الإرث (69 في المائة) ووضـع شروط الحصول على موافقة الزوج على المعاملات العقارية (61 في المائة)، في حين أن التقدم بطيء في بعض المجالات من بينها تسـجيل الأراضـي والقانون العرفي وتمثيل المرأة في إدارة الأراضي.

71 - وأثبت تمكين المزيد من النساء بفضل الهواتف المحمولة أنه يسهم في التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصـادية. ومع ذلك، كان متوسـط ملكية الهاتف المحمول لدى النسـاء، في 66 بلدا وإقليما تتوفر بشـأنها بيانات تتعلق بالفترة من 2017 إلى 2019، أقل بنسبة 8,5 نقط مئوية مقارنة بنسبة ملكيتها لدى الرجال.

72 - وفي عام 2018، كان يتعين على 81 في المائة من البلدان والأقاليم الـــ 69 التي توجد بشـأنها بيانات تحسينُ النظم التي تعمل بها لتتبع مخصـصـات الميزانية المتعلقة بالمسـاواة بين الجنسين. وفي سياق جائحة كوفيد-19، سـيسـهم تعزيز هذه النظم من خلال الاسـتخدام الشـامل لأدوات الميزنة الجنسـانية في تحسين توجيه الموارد من أجل تحقيق تعاف مراع للمنظور الجنساني.

الهدف 6 - كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

73 - لا يزال البلايين من البشـر في جميع أنحاء العالم يعيشـون بدون خدمات مياه الشـرب والصـرف الصـحي والنظافة الصـحية التي تدار بشـكل مأمون، وهي خدمات بالغة الأهمية لحماية الصـحة البشـرية واحتواء انتشـار فيروس كوفيد-19. وخلال القرن الماضـي، زاد اسـتخدام المياه على الصـعيد العالمي بمعدل يزيد على ضـــعف معدل النمو الســكاني. وبالإضـــافة إلى الإجهاد المائي، تواجه البلدان والأقاليم تحديات متزايدة مرتبطة بتلوث المياه، وتدهور النظم الإيكولوجية المتصـــلة بالمياه، وندرة المياه الناجمة عن تغير المناخ، وغياب التعاون بشـأن المياه العابرة للحدود. والعالم ليس على المسـار الصـحيح لتحقيق الهدف 6. ويلزم في هذا الصدد تسريع معدلات التقدم الحالية والنهج المتكاملة والشاملة لإدارة المياه إلى حد كبير.

74 - وفي الفترة بين عامي 2000 و 2020، زاد عدد سـكان العالم الذين يحصـلون على خدمات مدارة بشكل مأمون لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، على التوالي، بمقدار بليوني نسمة و 2,4 بليون نسمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لم يسـتفد بليونا شـخص من خدمات مياه الشـرب المدارة بشـكل مأمون، و 3,6 بلايين شخص من خدمات الصرف الصحي المدارة بشكل مأمون، و 2,3 بليون شخص من خدمات النظافة الصحية الأساسية في عام 2020. ولا يزال واحد من كل ثلاثة أشخاص في جميع أنحاء العالم يفتقر

إلى مرافق غسل الأيدي الأساسية بالصابون والمياه في البيت، وهو ما يجعلهم عرضة بشكل خاص لفيروس كوفيد-19.

75 - وفي البلدان والأقاليم الـــ 42 التي أبلغت عن إجمالي توليد ومعالجة مياه الصرف الصحي في عام 2015، خضع 32 في المائة من تدفقات مياه الصرف الصحي لشكل من أشكال المعالجة. ووفقا للبيانات الواردة من 128 بلدا وإقليما، خضع للمعالجة ما يقدر بنحو 56 في المائة من مياه الصرف الصحي التي ولدتها الأسر المعيشية في عام 2020 معالجة مأمونة.

76 - ويشير تقييم أجري في عام 2020 للأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية في 89 بلدا وإقليما إلى أن نوعية المياه في 72 في المائة من الأجسام المائية التي جرى تقييمها جيدة. والحماية أسهل من الإصلاح، ولذلك يجب الشروع الآن في بذل الجهود لحماية هذه الأجسام المائية من التلوث.

77 - ويعتبر تحسين كفاءة استخدام المياه إجراء رئيسيا من شأنه أن يسهم في الحد من الإجهاد المائي في البلدان. وقد ارتفعت الكفاءة على الصعيد العالمي من 17,30 دولارا لكل متر مكعب في عام 2015 إلى 19 دولارا للمتر المكعب في عام 2018، بزيادة قدرها 10 في المائة. وشهدت جميع القطاعات الاقتصادية زيادة في الكفاءة في استخدام المياه منذ عام 2015، مع زيادات بنسبة 15 في المائة في القطاع الصناعي، و 8 في المائة في القطاع الزراعي، و 8 في المائة في قطاع الخدمات.

78 - وفي عام 2018، قُدرت نسبة الإجهاد المائي على الصعيد العالمي بنسبة 18,4 في المائة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 18,2 في المائة في عام 2015. وتشهد مناطق مثل غرب وجنوب آسيا وشمال أفريقيا مستويات عالية جدا من الإجهاد المائي بنسبة تزيد عن 70 في المائة، في حين شهدت جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة في مستويات الإجهاد المائي في الفترة من عام 2017 إلى عام 2018.

79 - وفي عام 2020، لم يكن 129 بلدا وإقليما على المسار الصحيح لتحقيق هدف تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام 2030، الذي يشمل آليات للتمويل والتنسيق بين القطاعات، وإدارة الأحواض، والرصد. وينبغي أن يتضاعف معدل التنفيذ على الصعيد العالمي. وفي العديد من البلدان والأقاليم، أدت جائحة كوفيد-19 إلى انخراط أوسع لأصحاب المصلحة في إدارة الموارد المائية من خلال المشاركة في مشاورات عبر الإنترنت.

80 - ويؤدي النهوض بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود دورا حاسما في منع نشوب النزاعات ودعم التكامل الإقليمي الأوسع نطاقا والسلام والتنمية المستدامة. بيد أنه وفقا لبيانات من عامي 2017 و 2020، فإن 24 فقط من بين 153 بلدا وإقليما تتقاسم أنهارا وبحيرات وطبقات مياه جوفية عابرة للحدود لديها ترتيبات تشغيلية تغطي 100 في المائة من مساحة أحواضها العابرة للحدود، بينما لم يتجاوز عدد البلدان والأقاليم التي لديها ترتيبات مماثلة تغطي أكثر من 70 في المائة من أحواضها العابرة للحدود 22 بلدا.

81 - وتشهد النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والموارد المتعددة التي توفرها تغيرا هائلا. إذ أن خمس أحواض الأنهار في العالم تسجل زيادة أو نقصانا سريعا في مساحة المياه السطحية. ويتفاقم هذا الوضع غير المسبوق بسبب التلوث في البحيرات الكبيرة واستمرار انحسار وتدهور الأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي للمياه العذبة. وبين عامي 1970 و 2015، انخفض إجمالي مساحة الأراضي الرطبة الداخلية والبحرية

أو الساحلية بنحو 35 في المائة، أي ثلاثة أضعاف معدل انحسار الغابات. ويجب زيادة الجهود القائمة لحماية النُظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه وإصلاحها، والتسريع من وتيرتها بشكل عاجل.

82 - وفي الفترة من 2015 إلى 2019، ظلت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة لقطاع المياه مستقرة في حوالي 8,8 بلايين دولار، في حين ارتفعت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة 9 في المائة. وفي الفترة نفسها، زاد الإقراض بشروط ميسرة لأقل البلدان نموا بنسبة 52 في المائة ليبلغ بليوني دولار، مع زيادة منح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان بنسبة 8 في المائة فقط.

83 - وفي عامي 2018 و 2019، كان لدى ثلثي البلدان والأقاليم الـ 109 التي قدمت تقارير، إجراءات محددة في القوانين أو السياسات بشأن مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي. غير أن 14 بلدا وإقليما فقط أبلغت عن مستويات عالية من مشاركة المجتمعات المحلية والمستعملين في الإدارة وصنع القرار التعاونيين.

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

84 - على الرغم من التقدم الكبير المحرز على مدى العقد الماضي في تحسين إمكانية الحصول على الكهرباء، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، لم يفلح العالم بعد في توفير خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة للجميع. وينبغي أن تكون الطاقة النظيفة والمستدامة في صميم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 وجهود مكافحة تغير المناخ.

85 - وارتفعت نسبة الحصول على الكهرباء على الصعيد العالمي من 83 في المائة في عام 2010 إلى 90 في المائة في عام 2019، مع زيادة في المتوسط السنوي للكهربة قدرها 0,876 نقطة مئوية. وانخفض العجز العالمي في الحصول على الكهرباء من 1,22 بليون في عام 2010 إلى 759 مليونا في عام 2019. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، قد يبقى في عام 2030 ما يصل إلى 660 مليون شخص في جميع أنحاء العالم مفتقرين لإمكانية الحصول على الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 ستعوق التقدم المحرز في مجال الكهربة في المستقبل.

86 - وفي عام 2019، حصل 66 في المائة من سكان العالم على أشكال الوقود والتكنولوجيا النظيفة لأغراض الطهي. وبالنسبة للفترة 2010-2019، حدثت معظم الزيادات في إمكانية الحصول على أشكال الوقود والتكنولوجيا النظيفة هذه في أكثر البلدان والأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل اكتظاظا بالسكان: إندونيسيا وباكستان والبرازيل والصين والهند. ويتعرض الأشخاص الذين يعتمدون على أشكال الوقود والتكنولوجيا الملوثة لمستويات عالية من تلوث الهواء الداخلي مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على نظام القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي، وهو ما يزيد من قابليتهم للإصابة بالأمراض، بما في ذلك فيروس مرض كوفيد-19.

87 - وزادت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة من 16,4 في المائة عام 2010 إلى 17,1 في المائة عام 2018. ومع ذلك، ارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة بنسبة 2,5 نقطة مئوية فقط في عقد من الزمن، ولم تتجاوز 11 في المائة في عام 2018. وتؤثر الجائحة تأثيرا متفاوتا على تطوير الطاقة المتجددة في جميع قطاعات الاستخدام النهائي،

إذ انخفض الطلب العالمي على الكهرباء بنسبة 2 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ولكن استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة زاد بنسبة 7 في المائة تقريبا على أساس سنوي.

88 - وارتفعت كثافة استهلاك الطاقة الأولية على صعيد العالم من 5,6 ميغاجول لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010 إلى 4,8 ميغاجول في عام 2018، أي بمعدل تحسن سنوي متوسط قدره 2 في المائة. وفي حين تشير التقديرات الأولية لعام 2019 أيضا إلى تحسن بنسبة 2 في المائة، فإن التوقعات المتعلقة بعام 2020 تشير إلى تحقيق معدل 0,8 في المائة فقط بسبب الجائحة. وسيتعين أن يبلغ متوسط التحسن السنوي، حتى عام 2030، نسبة 3 في المائة حتى يتسنى تحقيق الغاية 7-3 المتصلة بالهدف.

89 - وبلغت التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية دعما للطاقة النظيفة والمتجددة 14 بليون دولار في عام 2018، أي بانخفاض قدره 35 في المائة عما كانت عليه في عام 2017، ولكن بزيادة قدرها 32 في المائة عما كانت عليه في عام 2010. وتلقت مشاريع الطاقة الكهرمائية 27 في المائة من التدفقات في عام 2018، في حين استفادت من هذه التدفقات المشاريع المتعلقة بالطاقة الشمسية بنسبة 26 في المائة، والطاقة الحرارية الأرضية بنسبة 8 في المائة، وطاقة الرياح بنسبة 5 في المائة، والطاقات المتجددة المتعددة أو الأخرى بنسبة 34 في المائة.

90 - وفي نهاية عام 2019، بلغ نصيب الفرد الواحد من قدرات الطاقة المتجددة في البلدان النامية 219 واط، أي بزيادة قدرها 7 في المائة خلال العام، ولكن بنقصان طفيف عن زيادة نصيب الفرد الواحد من تلك القدرات البالغة 8,8 في المائة في عام 2018. وظل نصيب الفرد الواحد من قدرات الطاقة الكهرمائية مستقرا في عام 2019، إذ زادت القدرات الإجمالية بما يتماشى مع النمو السكاني خلال العام بنسبة 0,4 في المائة تقريبا. وتوسعت قدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على حد سواء بوتيرة أسرع بكثير من النمو السكاني، وهو ما أدى إلى زيادات في نصيب الفرد الواحد من هذه القدرات بنسبة 22,2 و 11,3 في المائة على التوالي.

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

91 - قبل بدء جائحة كوفيد-19 في عام 2020، كان متوسط نمو الاقتصاد العالمي متباطئا أصلا. وتسببت الجائحة في أسوأ ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، وكان لها تأثير هائل على أوقات العمل والمداخيل. ففي عام 2020، ضاع ما نسبته 8,8 في المائة من ساعات العمل على الصعيد العالمي مقارنة بالرقم المسجل في الربع الأخير من عام 2019، أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل، ويزيد بنحو أربعة أضعاف على الساعات الضائعة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وكانت فئتا العاملين الشباب والنساء هما الأكثر تضررا جرّاء الأزمة في سوق العمل. والاقتصاد العالمي آخذ حاليا في التعافي ببطء، وإن كان النشاط الاقتصادي قد يظل دون المستويات السابقة للجائحة لفترة طويلة من الزمن.

92 - وبعد معدل نمو متوسطه نحو 2 في المائة، في الفترة الواقعة بين عامي 2014 و 2018، لم تتجاوز زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي ما نسبته 1,3 في المائة في عام 2019، ويُقدَّر أن ينخفض بنسبة 5,3 في المائة في عام 2020 جراء الجائحة. ويُتوقع أن يزداد

نصـــيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي مرة أخرى بنســـبة 3,6 في المائة في عام 2021، و 2,6 في المائة في عام 2022.

93 - وازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نموا بنســـبة 4,8 في المائة في عام 2019، ويُقدر أنه انخفض بنسبة 1,3 في المائة في عام 2020 بسبب التعطيل الناجم عن الجائحة.

94 - وقبل بدء الجائحة، كان العمل غير النظامي يشكل ما نسبته 60,2 في المائة من العمالة العالمية، ما يساوي بليوني شخص يعملون في وظائف غير نظامية تفتقر إلى الحماية الأساسية، بما في ذلك الاستفادة من الحماية الاجتماعية. وما يزيد على ثلاثة أرباع هذا العدد، أي 1,6 بليون عامل في وظائف غير نظامية، إما تأثروا تأثرا كبيرا بتدابير الإغلاق المتصـــلة بالجائحة، أو كانوا يعملون في القطاعات الأكثر تضررا. وهم معرضون بشدة لخطر الوقوع في براثن الفقر، وسيواجهون مشاق أكبر في استعادة سبل كسب رزقهم خلال التعافي من الأزمة.

95 - ويقارب متوسـط فجوة الأجور بين الجنسـين في البلدان والأقاليم التي تتوافر عنها بيانات بدءا من حوالي عام 2017 ما نسـبته 12 في المائة، مما يشـير إلى أن دخل المرأة في السـاعة هو، في المتوسـط، أدنى بنسـبة 12 في المائة من دخل الرجل، في نصـف عدد جميع البلدان والأقاليم التي تتوافر عنها بيانات. غير أن فجوة الأجور هذه بين الجنسين هي عملية حسابية تقريبية تستند إلى متوسط الدخل في الساعة من دون ضـــبطها مع مراعاة القطاع أو المهنة أو المســـتوى التعليمي أو الخبرة المهنية. وفي دراســـة عالمية، خلصـــت منظمة العمل الدولية إلى وجود فجوة في الأجور بين الجنســـين تبلغ 19 في المائة مع احتســـاب العوامل المرجّحة. وتبين أيضـا أن الاختصـاصـيين يكسـبون، فيما نسـبته 87 في المائة من البلدان والأقاليم التي تتوفر عنها بيانات حديثة، ما يزيد على ضـــعف ما يكســـبه في المتوســـط العاملون في المهن الأولية في الساعة.

96 - وزادت البطالة في العالم بمقدار 33 مليونا في عام 2020، حيث ارتفع معدل البطالة بنســـبة 1,1 نقطة مئوية ليبلغ 6,5 في المائة. بيد أن أرقام البطالة لا تُظهر ســـوى نســـبة صـــغيرة من الوظائف المفقودة جراء الجائحة. حيث يتبين وجود 81 مليون شـــخص آخرين لا يبحثون بهمة عن عمل، أو هم ببساطة عاجزون عن إيجاد عمل بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19. وتضـررت فئتا الشـباب والنسـاء بشـدة جراء الأزمة، حيث بلغ فقدان العمالة فيهما في عام 2020 ما نســـبته 8,7 في المائة و 5 في المائة، على التوالي، مقارنة بنسبة 3,7 في المائة لدى جميع البالغين، و 3,9 في المائة لدى الرجال.

97 - وفي عام 2019، كان أكثر من واحد من كل خمسة من شباب العالم خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب، وهي نسبة لم تتغير تقريبا منذ عام 2005. وتشير الأرقام الفصلية إلى أن هذا المعدل ارتفع من الربع الأخير من عام 2019 إلى الربع الثاني من عام 2020 في 42 بلدا من أصـــل 49 بلدا وإقليما تتوافر عنها بيانات. وبما أن الشـابات كنّ أصـلا أكثر عرضـة من الرجال الشـباب بالضـعف لأن يكُنَّ خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب، وبما أن النســـاء دُفعن إلى العطالة أكثر من غيرهن أثناء الجائحة، فإن من المرجح أن تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم الفجوة الجنسانية في صفوف الشباب ممن هم خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب.

98 - ولم يطرأ تغيير يُذكر، بين عامي 2015 و 2018، على مســـتوى الامتثال الوطني لحقوق العمل الأساسية المتمثلة في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية.

99 - وارتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي لقطاع السياحة بمعدل أعلى من بقية قطاعات الاقتصاد على مدى العقد السابقِ لعام 2019، حيث كان يساوي ما نسبته 4,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019، مقارنة بنسبة 3,7 في المائة في عام 2008. ومع ذلك، باعتبار السياحة أحد أكثر القطاعات تضررا من الجائحة، فمن المتوقع حدوث تراجع في اتجاه هذه النسبة المسجلة عن عام 2020 والسنوات المقبلة. وعلى الصعيد العالمي، انخفض عدد الوافدين من السياح الدوليين بنسبة 74 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، مما يعادل خسارة قدرها 1,3 تريليون دولار في الإنفاق السياحي الوارد، أي أكثر من 11 ضعفا للخسائر الناجمة عن الأزمة العالمية في عام 2009. ويقدر أن نحو 100 إلى 120 مليون وظيفة سياحية معرضة للخطر بسبب الجائحة، مع تأثير غير متناسب على المرأة. وفي حين تتأثر قطاعات السياحة في جميع بلدان وأقاليم العالم تقريبا، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني أشد المعاناة.

100 - وعلى الصعيد العالمي، ازداد عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 000 100 فرد بالغ بنسبة تربو على 50 في المائة خلال العقد الماضي، حيث ارتفع من 45 في عام 2010 إلى 69 في عام 2019. بيد أنه حدث تراجع طفيف في الاتجاه فيما يخص فروع المصارف التجارية، حيث كان عدد الفروع في عام 2019 أدنى قليلا من العدد المسجل في عام 2010.

101 - وفي عام 2019، انخفضت التعهدات في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة بنسبة 6 في المائة، حيث بلغت 53 بليون دولار على أساس الأسعار الجارية. وكانت القطاعات الأكثر تمثيلا هي قطاع الطاقة (27,9 في المائة من إجمالي المعونة لصالح التجارة)، والنقل والتخزين (22,6 في المائة)، والزراعة (17,8 في المائة).

102 - وفي عام 2020، كان ما يقرب من ثلث البلدان والأقاليم البالغ عددها 107 التي تتوافر عنها بيانات قد وضع استراتيجية لتشغيل الشباب وعمل على تفعيلها، في حين أن 44 بلدا (41,1 في المائة) كانت لديها مثل هذه الاستراتيجية، ولكنها لم تقدم أدلة قاطعة على تنفيذها، وكان ما يقل قليلا عن الربع (24,3 في المائة) عاكفا على عملية وضع استراتيجية.

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

103 - في العام السابق لتفشي جائحة كوفيد-19 وتسببها في أكبر أزمة اقتصادية منذ عقود، شهدت القيمة المضافة التصنيعية أبطأ معدل نمو سنوي لها منذ عام 2012، وذلك عائد، في المقام الأول، إلى التوترات الجمركية والتجارية بين أكثر الاقتصادات هيمنة. وقد ضربت الجائحة بشدة قطاعي الصناعة التحويلية والنقل، مما أسفر عن فقدان الوظائف وانخفاض مداخيل العاملين في ذينك القطاعين. وتطرح الأزمة تحديات غير مسبوقة أمام سلاسل القيمة العالمية بتعطيل كلٍّ من عَرض السلع والطلب عليها. وتضررت القطاعات الصغيرة الحجم بشدة، ولا يزال العديد منها يواجه تحديات وجودية. غير أن أزمة كوفيد-19 تتيح أيضا فرصا لتدعيم التصنيع ولتَزوُّد البلدان النامية بتكنولوجيات رائدة.

104 - وحسب بيانات من عامي 2018 و 2019، بشأن البلدان والأقاليم الخمسة والعشرين من أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ووسط آسيا والشرق الأوسط، التي حُدِّث بشأنها مؤشر إمكانات الوصول في المناطق

الريفية الذي وضعه البنك الدولي، وذلك باستخدام طريقة مكانية، فلا يزال ما يقرب من 300 مليون من أصل 520 مليون من ساكنة الريف يفتقرون إلى إمكانية وصول موثوقة إلى الطرق.

105 - وضعُف نمو حجوم الشحن البحري والحركة العالمية للحاويات عبر الموانئ في عام 2019، حيث توسع ضمن معدلات ضيقة بنسبة 0,5 و 2 في المائة، على التوالي، مقارنة بعام 2018. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، يُتوقع أن يكون قد انخفض حجم الشحن البحري الدولي بنسبة 4,1 في المائة، والحركة العالمية للحاويات عبر الموانئ بنسبة 2,1 في المائة، في عام 2020.

106 - وأثرت الجائحة على الصناعة التحويلية بتعطيل سلاسل القيمة العالمية وتقييد حركة الأشخاص والسلع، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ بنسبة 8,4 في المائة في إنتاج الصناعات التحويلية في عام 2020. وانخفضت الحصة العالمية للقيمة المضافة التصنيعية في الناتج المحلي الإجمالي من 16,5 في المائة في عام 2019 إلى 15,9 في المائة في عام 2020.

107 - ويُتوقع أن تكون الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا قد نمت بنسبة لا تُذكر تبلغ 1,2 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 8,7 في المائة في عام 2019، مما يساعد أقل البلدان نموا على زيادة حصتها في القيمة المضافة التصنيعية من 10,1 في المائة في عام 2010 إلى ما نسبته 12,8 في المائة في عام 2020. غير أن معدل النمو أبطأ من أن يحقق غاية مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. ولم يتجاوز نصيب الفرد الواحد من القيمة المضافة التصنيعية، في عام 2020، ما قيمته 135 دولارا في أقل البلدان نموا، مقارنة بمبلغ 194 4 دولارا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

108 - وفي عام 2019، كان ما نسبته 13,7 في المائة من العاملين في العالم، أو 454 مليون شخص، يعملون في الصناعة التحويلية، وهو من بين أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من الجائحة. وفي 49 بلدا وإقليما تتوافر عنها بيانات، انخفضت العمالة في الصناعات التحويلية بنسبة متوسطها 5,6 في المائة و 2,5 في المائة، في الربعين الثاني الثالث من عام 2020، على التوالي، مقارنة بالفترات نفسها من عام 2019.

109 - وتضررت الصناعات الصغيرة الحجم بشدة من الجائحة، ولا يزال العديد منها يواجه تحديات وجودية. ووفقا لبيانات مستمدة من دراسات استقصائية للفترة الواقعة بين عامي 2006 و 2020، استفاد ما نسبته 29,3 في المائة من أصحاب المشاريع الصغيرة من قروض أو خطوط ائتمان قبل الأزمة، مع بعض الفوارق الإقليمية. ولم يحصل على هذه الأشكال من الائتمان سوى ما نسبته 15,7 في المائة من الصناعات الصغيرة الحجم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة 44 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

110 - وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة عن احتراق الوقود، انخفاضا طفيفا، في عام 2019، من مستوى قياسي مرتفع بلغ 33,5 بليون طن في عام 2018، وذلك عائد، بشكل رئيسي، إلى التغيرات في مصادر الطاقة في الاقتصادات المتقدمة النمو والظروف الجوية الأكثر اعتدالا في جميع القارات. وتواصل انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة عن الصناعات التحويلية منذ عام 2014، فبلغ حجمها 5,9 بلايين طن في عام 2018. وعلى الرغم من أن العالم شهد انخفاضا ملحوظا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة لتدابير الإغلاق الشامل الوطنية وقيود السفر في عام 2020، فإن معظم الاقتصادات يُحتمل أن تعود إلى مستوياتها المعتادة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حالما تُرفع تدابير الإغلاق الشامل.

111 - وارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستثمَر في البحث والتطوير بوتيرة مقبولة، فازدادت من 1,61 في المائة في عام 2010 إلى 1,73 في المائة في عام 2018. ومع ذلك، فإن البلدان والأقاليم في معظم المناطق النامية لم تفلح في بلوغ المتوسط العالمي، حيث ينفق بعضها أقل من نسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير.

112 - وعلى الصعيد العالمي، طرأت زيادة على عدد الباحثين لكل مليون من السكان، فارتفع العدد من 022 1 باحثا في عام 2010 إلى 235 1 باحثا في عام 2018، متراوحا بين 847 3 في أوروبا وأمريكا الشمالية، و 99 فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإضافة إلى ذلك، فإن نسبة النساء لم تتجاوز 30,5 في المائة من عدد الباحثين في العالم في عام 2018.

113 - وبلغ مجموع التدفقات الرسمية الموجَّهة للبنى التحتية الاقتصادية في البلدان النامية 63,6 بليون دولار في عام 2019، أي بزيادة قدرها 39,6 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010. وكانت القطاعات الرئيسية التي تلقَّت المساعدة هي النقل (21,3 بليون دولار)، والخدمات المصرفية والمالية (15,3 بليون دولار).

114 - وفي عام 2018، بلغت حصة الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في مجموع الصناعة التحويلية ما نسبته 49 في المائة في المناطق المتقدمة النمو و 41,4 في المائة في المناطق النامية، مقارنة بنسبة 8,9 في المائة فقط في أقل البلدان نموا. وأثرت الجائحة على القطاعات الصناعية المختلفة بنسب متفاوتة. حيث تعافت الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، مثل صناعة المستحضرات الصيدلانية، وصناعة الحواسيب، والإلكترونيات، وصناعة المركبات الآلية من الأزمة بسرعة أكبر من الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية المنخفضة.

115 - وتباطأ بدء تشغيل شبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في عام 2020. وأصبحت شبكة الجيل الرابع (G4) تغطي ما يقرب من 85 في المائة من سكان العالم في نهاية عام 2020، على إثر زيادة في التغطية بالضعف على الصعيد العالمي منذ عام 2015. بيد أن النمو السنوي هو في تباطؤ تدريجي منذ عام 2017، إذ لم تزد التغطية في عام 2020 إلاّ بمقدار 1,3 نقطة مئوية عما كانت عليه في عام 2019.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

116 - قبل الجائحة، كانت قد تحققت مكاسب متواضعة في الحد من انعدام المساواة في مجالات معينة، منها، على سبيل المثال، الحد من تفاوت الدخل في بعض البلدان والأقاليم، واستمرار استفادة البلدان والأقاليم المتدنية الدخل من مركز التجارة التفضيلية، وخفض تكاليف معاملات التحويلات. غير أن انعدام المساواة لا يزال قائما، سواء فيما يتعلق بالدخل أو الثروة أو الفرص أو الأبعاد الأخرى. وتؤدي الجائحة حاليا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها، وتضرب بأقصى شدة أضعف البشر وأفقر البلدان والأقاليم، ويُحتمل أن تؤدي إلى تأخير إحراز أفقر البلدان والأقاليم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعشر سنوات كاملة. وعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد اللاجئين أعلى مستوى مسجَّل حتى اليوم، في عام 2020. وحتى بوجود قيود تنقل صارمة متصلة بكوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، لقي آلاف المهاجرين حتفهم في رحلة هجرتهم.

117 - ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن جائحة كوفيد-19 ستزيد متوسط مؤشر جيني للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بما تزيد نسبته على 6 في المائة، مع توقع أن يكون التأثير أكبر من ذلك على البلدان والأقاليم ذات الدخل المنخفض[3].

118 - وتُظهر البيانات الواردة من 44 بلدا وإقليما عن الفترة 2014-2020 أن شخصا واحدا تقريبا من كل خمسة أشخاص أبلغ عن تعرضه شخصيا للتمييز القائم على واحد على الأقل من الأسس المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال أن تكون المرأة ضحية للتمييز هو أكبر من احتماله لدى الرجل. وزادت الجائحة من حدة التأثير على الأحوال الصحية والاجتماعية الاقتصادية للكثير من الفئات التي تعاني أصلا من التمييز بمستويات أكبر.

119 - وأشارت بيانات من عام 2019 بشأن مؤشرات السلامة المالية إلى بعض التحسن في الأداء الإجمالي للقروض، في حين أن مستوى رأس المال، وهو الواقي الرئيسي الذي يتيح استيعاب الخسائر، ظل عاليا على الرغم من انخفاض طفيف فيه. وانخفضت حصة البلدان والأقاليم المبلغة عن قروض متعثرة تتجاوز قيمتها ما نسبته 5 في المائة من مجموع القروض، فنزلت من 41,9 في المائة في عام 2018 إلى 39,5 في المائة في عام 2019. وفي الوقت نفسه، فإن حصة البلدان والأقاليم المبلغة عن نسبةٍ لمجموع رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بعامل المخاطر تزيد على 15 في المائة، انخفضت من 84,6 في المائة في عام 2018 إلى 82,1 في المائة في عام 2019، على الرغم من أن المتوسط ارتفع من 17,9 في المائة إلى 18,2 في المائة خلال الفترة نفسها.

120 - وفي عام 2020، سُجلت 186 4 حالة من حالات الوفاة والاختفاء على طول طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم، مع زيادة في عدد الوفيات على بعض الطرق منها. وعلى الرغم من الجائحة وقيود التنقل على الحدود في جميع أرجاء العالم، واصل عشرات آلاف الأشخاص ترك ديارهم والشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر الصحارى والبحار.

121 - وبحلول منتصف عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين فروا من بلدانهم وأقاليمهم وتحولوا إلى لاجئين بسبب الحرب والنزاع والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تعكر بشكل خطير صفو النظام العام إلى 24 مليون شخص، وهو أعلى عدد مسجل حتى الآن. وارتفع عدد اللاجئين خارج بلدانهم الأصلية ليبلغ 307 لاجئين من كل 000 100 نسمة، وهو أكثر من ضعف الرقم المسجل في نهاية عام 2010.

122 - وعلى الصعيد العالمي، أُفيد في عام 2019 بأن ما نسبته 54 في المائة من الحكومات التي تتوفر عنها بيانات، والبالغ عددها 111 حكومة، قد وضعت مجموعة شاملة من التدابير السياساتية لتيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، مما يعني أنها أبلغت باعتماد تدابير سياساتية بشأن ما لا تقل نسبته عن 80 في المائة من الفئات الفرعية التي تشكل المجالات السياساتية الستة لهذا المؤشر. ومع ذلك، فإن مدى الإبلاغ بالتدابير السياساتية يختلف اختلافا كبيرا عبر المجالات السياساتية، حيث أبلغت معظم البلدان والأقاليم باتخاذ تدابير تتعلق بالتعاون والشراكات وبالهجرة الآمنة

(3) صندوق النقد الدولي، *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة* (واشنطن العاصمة، 2020).

والمنظمة والمنتظمة، في حين أبلغ أقل عدد من البلدان والأقاليم عن اتخاذ تدابير تتعلق بحقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

123 - وفي الفترة الواقعة بين عامي 2017 و 2020، ظلت نسبة المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نموا والبلدان النامية التي تُعامل على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية على حالها في حدود 66 في المائة و 52 في المائة، على التوالي.

124 - وفي عام 2019، بلغ مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية نحو البلدان النامية من الجهات المانحة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية والوكالات متعددة الأطراف وغيرها من الجهات المانحة الرئيسية ما قيمته 400 بليون دولار، قدم مبلغ 164 بليون دولار منها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

125 - وانخفض المتوسط العالمي لتكلفة تحويل مبلغ 200 دولار من 9,3 في المائة في عام 2011 إلى 6,5 في المائة في عام 2020، مما يقرّبه أكثر إلى الغاية الدولية البالغة 5 في المائة. وبلغ متوسط الانخفاض السنوي في هذه التكلفة 0,31 نقطة مئوية.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

126 - قبل الجائحة، كانت المدن تعاني من ارتفاع عدد سكان الأحياء الفقيرة، وتفاقم تلوث الهواء، وعدم توفر الأماكن العامة المفتوحة سوى بأدنى حد، وتوفر وسائل النقل العام المناسبة بشكل محدود. غير أن الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19 تجعل حاليا تعذر تحقيق هذا الهدف أمرا أكثر ترجيحا، في ظل تزايد عدد الأشخاص المجبرين على العيش في الأحياء الفقيرة، حيث تتدهور نوعية الحياة وتتزايد مواطن الضعف.

127 - واستمر عدد سكان الأحياء الفقيرة في التزايد على مر السنين، حيث تجاوز بليون نسمة في عام 2018. وسكان الأحياء الفقيرة هم الأكثر انتشارا في ثلاث مناطق هي شرق وجنوب شرق آسيا (370 مليون نسمة)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (238 مليون نسمة)، ووسط وجنوب آسيا (226 مليون نسمة).

128 - وبحسب بيانات من عام 2019 عن 610 مدن واقعة في 95 بلدا وإقليما، فإن حوالي نصف سكان المناطق الحضرية تتوفر لهم سبل الوصول إلى وسائل النقل العام المناسبة، أي العيش على مسافة سير لا تزيد على 500 متر عن أنظمة نقل منخفضة السعة، مثل الحافلات والحافلات الكهربائية، وعلى مسافة 000 1 متر من أنظمة نقل عالية السعة، مثل القطارات والعبّارات. ونتيجة لتدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 المفروضة في البلدان والأقاليم طوال عام 2020، تعطلت إلى حد كبير إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام في المدن في جميع أنحاء العالم، منذ الشروع في اتخاذ تدابير الإغلاق الجزئي وخفض عدد الراكبين وحتى الإغلاق التام لشبكات النقل.

129 - وتشير بيانات مجمّعة لعيّنة مكونة من 911 مدينة واقعة في 114 بلدا أو إقليما في عام 2020 إلى أن الفترة الواقعة بين عامي 1990 و 2019 شهدت توسعا حضريا مكانيا بوتيرة أسرع بكثير من النمو السكاني، وأخذت المدن الصغيرة في التوسع الحضري بسرعة أكبر من المدن الأكبر حجما. وفي المتوسط، سجلت جميع المناطق، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا، زيادة مطردة في المساحة المبنية للفرد الواحد، حيث سُجلت أعلى القيم في أستراليا ونيوزيلندا.

130 - وتشير بيانات عن عيّنة مكونة من 911 مدينة واقعة في 114 بلدا وإقليما أن الحصة المخصصة للشوارع والأماكن العامة المفتوحة من المجال الحضري لا يزيد متوسطها على 16 في المائة تقريبا على الصعيد العالمي في عام 2020، وهو أدنى بكثير من النسبة التي يوصي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بتخصيصها، وتبلغ 30 في المائة للشوارع، ومن 10 إلى 15 في المائة إضافية للأماكن العامة المفتوحة.

131 - وفي آذار/مارس 2021، كانت 156 من البلدان والأقاليم قد وضعت سياسات حضرية وطنية، نصفها تقريبا يوجد فعلا في مرحلة التنفيذ. ومن هذه البلدان والأقاليم، يوجد ما نسبته 38 في المائة في المراحل الأولى من وضع خططها، في حين أن 13 في المائة منها تراقب وتقيّم مدى فعالية خططها.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

132 - عمل العلماء على مدى عقود على شرح السبل التي تتسبب فيها البشرية في أزمات كوكب الأرض الثلاث، وهي أزمة المناخ، وأزمة التنوع البيولوجي، وأزمة التلوث، وكلها مرتبطة بأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ويمكن أن تساعد التغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج على تعزيز الفصل بين النمو الاقتصادي ورفاه الإنسان وبين استخدام الموارد والآثار البيئية. ويمكن أن تؤدي أيضا إلى تحقيق التحولات المنشودة في الالتزامات العالمية بشأن التنوع البيولوجي والمناخ والتنمية المستدامة عموما. وتتيح جائحة كوفيد-19 فسحة أمل لاستكشاف نماذج إنمائية أشمل للجميع وأكثر إنصافا تستند إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

133 - وفي الفترة الواقعة بين عامي 2017 و 2020، أتاح 83 بلدا وإقليما إلى جانب الاتحاد الأوروبي معلومات بشأن إسهامها في تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفي عام 2020، أُبلغ بوجود 136 سياسة عامة و 27 نشاطا من أنشطة التنفيذ، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى أكثر من 700. وفي حين اتُّخذت إجراءات معينة لتحسين كفاءة استخدام الموارد في قطاع أو مجال معين، فإن ذلك لم يتمخض عن اعتمادها على نطاق واسع في جميع القطاعات والصناعات.

134 - وتشير بيانات إلى ارتفاع بنسبة 40 في المائة تقريبا في نصيب الفرد الواحد من بصمة المواد على الصعيد العالمي، حيث ازدادت من 8,8 أطنان مترية في عام 2000 إلى 12,2 طنا متريا في عام 2017. وكذلك، ارتفع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك المحلي للمواد بما تزيد نسبته على 40 في المائة، فازداد من 8,7 أطنان مترية في عام 2000 إلى 12,2 طنا متريا في عام 2017.

135 - وعلى الرغم من محدودية البيانات المتاحة، بدءا من عام 2016، فإن ما يقرب من 14 في المائة من الأغذية المنتجة عالميا قد ضاعت قبل أن تصل إلى قطاع البيع بالتجزئة. وتتفاوت التقديرات فيما بين المناطق، حيث تتراوح بين 20,7 في المائة في وسط وجنوب آسيا و 5,8 في المائة في أستراليا ونيوزيلندا.

136 - وفي عام 2019، بلغت كمية النفايات الإلكترونية المتولدة 7,3 كيلوغرام للفرد الواحد، مع العلم أنه لم يُوثَّق منها سوى كمية 1,7 كيلوغرام للفرد الواحد باعتبارها تُدار بطريقة مستدامة بيئيا. ويُتوقع أن ينمو توليد النفايات الإلكترونية بمقدار 0,16 كيلوغرام للفرد الواحد سنويا حيث سيبلغ 9 كيلوغرامات للفرد الواحد في عام 2030. وبلغ المعدل السنوي للنمو في مجال إعادة تدوير النفايات الإلكترونية خلال العقد الماضي

0,05 كيلوغرام للفرد الواحد، حيث سيلزم أن يزداد بأكثر من 10 أضعاف إذا كان يُراد لجميع النفايات الإلكترونية أن يُعاد تدويرها بحلول عام 2030.

137 - ويشير استعراض تجريبي أُجري في عام 2020 لعينة عشوائية مكونة من نحو 000 4 شركة في قاعدة بيانات الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وقاعدة بيانات الإفصاح عن الاستدامة التابعة للمبادرة العالمية لتقارير الأداء، إلى أن 85 في المائة من الشركات أبلغت فيما يتصل بالحد الأدنى من المتطلبات بشأن المسائل المتعلقة بالاستدامة، و 40 في المائة فيما يتصل بمتطلبات متقدمة بشأن هذه المسائل.

138 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان 40 بلدا وإقليما قد أبلغ بوجود سياسات وخطط عمل للمشتريات العامة المستدامة أو ما يعادلها من الترتيبات ذات الطابع القانوني، تهدف إلى تشجيع شراء منتجات سليمة بيئيا وذات كفاءة في استخدام الطاقة، وتعزيز ممارسات الشراء المتسمة بقدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية وسلاسل الإمداد المستدامة.

139 - وانخفضت إعانات الوقود الأحفوري في عام 2019 فبلغت 431,6 بليون دولار نتيجة انخفاض أسعار الوقود، وتراجع بذلك الاتجاه التصاعدي للفترة من عام 2017 إلى عام 2018. ويُتوقع أن تنخفض إعانات الوقود الأحفوري انخفاضا حادا بسبب انهيار الطلب الناجم عن الجهود التخفيفية المتعلقة بكوفيد-19، وصدمة أسعار النفط التي شهدها عام 2020.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغيّر المناخ وآثاره

140 - ما فتئت تركيزات غازات الدفيئة الرئيسية في الغلاف الجوي في ازدياد على الرغم من الانخفاض المؤقت في الانبعاثات في عام 2020 والمتصل بالتدابير المتخذة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. ومن المرجح أن تكون الأعوام الستة من عام 2015 إلى عام 2020، أكثر الأعوام دفئا على الإطلاق بحسب السجلات. ويجعل تغير المناخ تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة أقل احتمالا. ومن أجل حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وفقا لاتفاق باريس، سيحتاج العالم إلى الوصول بصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 تقريبا.

141 - وحتى نيسان/أبريل 2020، أبلغ 118 بلدا وإقليما عن وضع استراتيجيات وطنية أو محلية للحد من مخاطر الكوارث واعتمادها، بعد أن كان عددها 48 بلدا وإقليما في السنة الأولى من إطار سنداي.

142 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان 190 طرفا (189 بلدا وإقليما بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) قد أبلغ عن أول مساهمة محددة وطنيا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منها 44 بلدا من أقل البلدان نموا و 40 دولة جزرية صغيرة نامية. وأبلغ أيضا 48 بلدا وإقليما آخرين، منها بلد واحد من أقل البلدان نموا وخمسة بلدان من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن مساهمة ثانية أو مستكملة محددة وطنيا. ومن بين هذه البلدان والأقاليم الـ 48، أدرج 39 بلدا وإقليما معلومات عن التكيف في مساهمتها الجديدة أو المحدثة. وتبين المساهمات المحددة وطنيا أن البلدان والأقاليم تقوم ببلورة المزيد من الأهداف والمؤشرات المحددة كميا من أجل التكيف وتحدد الصلات بين التكيف وأهداف التنمية المستدامة والأطر الأخرى.

143 - وحتى 31 آذار/مارس 2021، كان 125 بلدا ناميا من أصل 154 بلدا ناميا ينفذ تدابير لخطط التكيف الوطنية ويعطي الأولوية لصياغة الخطط وتنفيذها في جهود التكيف التي تبذلها. وعلاوة على ذلك، أنجزت ستة بلدان من أقل البلدان نموا (بما فيها ثلاث دول جزرية صغيرة نامية) وأربع دول جزرية صغيرة أخرى خطة تكيف وطنية. وقامت بلدان أخرى من أقل البلدان نموا بوضع مشاريع خطط وطنية للتكيف وهي في طريقها إلى استكمالها وتقديمها بغية ضمان أن يكون لدى جميع أقل البلدان نموا خطط تكيف وطنية بحلول عام 2021.

144 - ووفقا للعلماء، ينبغي خفض الانبعاثات العالمية بحلول عام 2030 إلى نسبة 45 في المائة دون مستويات عام 2010 من أجل حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وكانت الانبعاثات من البلدان المتقدمة النمو بنسبة أقل بنحو 6,2 في المائة في عام 2019 مقارنة بانبعاثات عام 2010، في حين ارتفعت انبعاثات 70 بلدا ناميا بنسبة 14,4 في المائة في عام 2014.

145 - ويستمر إجمالي التمويل الخاص بالمناخ الذي أبلغت عنه الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في الازدياد، حيث بلغ متوسطه السنوي 48,7 بليون دولار في الفترة 2017-2018. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بالفترة 2015-2016. وفي حين أن أكثر من نصف كل الدعم المالي الخاص بالمناخ في عامي 2017 و 2018 كان يستهدف إجراءات التخفيف، فإن حصة دعم التكيف آخذة في الازدياد، والعديد من البلدان والأقاليم تعطي الأولوية للتكيف في توفيرها للدعم المالي.

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

146 - يعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على المحيطات لتأمين سبل عيشهم، وتُنَقَّل نسبة تفوق 80 في المائة من حجم تجارة البضائع العالمية عن طريق البحر. وتتعرض المحيطات والبحار والموارد البحرية لتهديد مستمر من مخاطر التلوث والاحترار والتحمض التي تعطل النظم الإيكولوجية البحرية والتجمعات التي تعيش فيها. وتترتب على هذه التغيرات آثار طويلة الأجل تتطلب من العالم أن يعجل في تعزيز حماية البيئات البحرية، والاستثمار في علوم المحيطات، ودعم مجتمعات مصائد الأسماك الصغيرة الحجم، والإدارة المستدامة للمحيطات.

147 - وعلى الرغم من أن الجهود الرامية إلى خفض مدخلات المغذيات في المناطق الساحلية تحقق نجاحا في بعض المناطق، فإن تكاثر الطحالب يشير إلى أن تلوث السواحل بالمغذيات لا يزال يشكل تحديا. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت اختلالات الكلوروفيل (الصبغ المسؤول عن التمثيل الضوئي في جميع النباتات والطحالب) في المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية بنسبة 20 في المائة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020.

148 - ويتسبب امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في تحمض المحيطات مما يؤدي إلى انخفاض درجة الحموضة وتهديد الكائنات البحرية والخدمات المرتكزة على المحيطات. وقد لاحظت مجموعة محدودة من مواقع المراقبة الطويلة الأجل في المحيط المفتوح انخفاضا مستمرا في درجة الحموضة على مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية.

149 - وازداد متوسط تغطية المناطق المحمية لمناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية على الصعيد العالمي من نسبة 28 في المائة في عام 2000 إلى نسبة 44 في المائة في عام 2020. غير أن هذا التقدم يختلف كثيرا من حيث المنطقة الجغرافية، حيث لا تزال التغطية أقل من ربع مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا).

150 - وقد أثبت تحسين القواعد التنظيمية، إلى جانب الرصد والمراقبة الفعالين، نجاحه في إعادة الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط إلى مستويات مستدامة بيولوجيا. بيد أن اعتماد هذه التدابير كان بطيئا عموما، في العديد من البلدان النامية على وجه الخصوص. وفي 13 بلدا وإقليما لديها نظم تقييم وإدارة نشطة، فإن نسبة الأرصدة السمكية التي تقع ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا أعلى من المتوسط العالمي البالغ نسبة 65,8 في المائة، وفقا للبيانات التي جُمعت في عام 2019.

151 - وفي الفترة بين عامي 2018 و 2020، تحسن متوسط درجة تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الصيد البحري غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفعت الدرجة العالمية لقياس تنفيذ الصكوك الرئيسية الخمسة من 3 إلى 4 من أصل خمسة. وسجلت نسبة 75 في المائة تقريبا من الدول درجات عالية في مستوى تنفيذها في عام 2020، مقارنة بنسبة 70 في المائة من الدول في عام 2018.

152 - وبين عامي 2018 و 2020، أحرز العالم تقدما في تنفيذ الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تعترف بحقوق الوصول إلى مصائد الأسماك الصغيرة الحجم وتحميها، مع ارتفاع الدرجة العالمية من 3 إلى 4 درجات. وعلى الصعيد الإقليمي، أحرزت منطقتا شمال أفريقيا وغرب آسيا هذا التقدم، بينما انخفضت الدرجة الإقليمية لوسط وجنوب آسيا من 3 درجات إلى درجتين، مما يبرز الحاجة إلى مضاعفة الجهود هناك، ويدل على أنه لا مجال للتهاون.

153 - وشكلت مصائد الأسماك المستدامة نسبة تقارب 0,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2017، بينما ساهمت بنسبة تفوق 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض المناطق وفي أقل البلدان نموا. ولا تزال الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية حاسمة لضمان استمرار مصائد الأسماك في خلق النمو الاقتصادي ودعم التنمية المنصِفة. ويطرح الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على مصائد الأسماك تحديات كبيرة تهدد بتقويض الإدارة المستدامة للمخزون والربحية.

154 - وفي المتوسط، لم تُخصص سوى نسبة 1,2 في المائة من ميزانيات البحوث على الصعيد الوطني لعلوم المحيطات بين عامي 2013 و 2017، بمبالغ تتراوح بين نسبتي 0,02 في المائة و 9,5 في المائة. وهذه نسبة ضئيلة بالنظر إلى مساهمة المحيطات المقدرة بتحفظ بما قدره 1,5 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي في عام 2010.

155 - وصدقت دول عديدة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (168 طرفا) واتفاقات تنفيذها (150 طرفا في الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و 91 طرفا في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية) أو انضمت إليها. وقد نفذ عدد من الدول هذه الصكوك من خلال أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، ولكن يلزم إحراز مزيد من التقدم في بعض البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

156 – لإزالة الغابات وتدهورها، واستمرار فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور المستمر للنظم الإيكولوجية عواقب وخيمة على رفاه الإنسان وبقائه. ولم يحقق العالم الغاية المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2020. فقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن البشرية، بتهديدها للتنوع البيولوجي، تهدد بقاءها ذاته. وفي حين تبذل جهود كبيرة لتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للغابات، وزيادة تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، والتوقيع على التشريعات والمعاهدات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنزيل سلامة الكوكب في صميم جميع الخطط والسياسات.

157 – وفي حين تباطأ معدل إزالة الغابات في المناطق المدارية في العقد الماضي، يلزم توخي اليقظة وبذل جهود محددة الأهداف للحفاظ على هذا الاتجاه. فنسبة مساحة الغابات انخفضت من 31,9 في المائة من مجموع مساحة الأراضي في عام 2000 إلى نسبة 31,2 في المائة في عام 2020، مما يمثل خسارة صافية قدرها نحو 100 مليون هكتار من غابات العالم. وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2020، زادت مساحة الغابات في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ولكنها انخفضت انخفاضا كبيرا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من الخسائر في الغطاء الحرجي، فإن نسبة الكتلة الأحيائية الحرجية فوق سطح الأرض للهكتار الواحد، ونسبة مساحة الغابات في المناطق المحمية والمدرجة في خطط الإدارة الطويلة الأجل، وأعداد مناطق الغابات المصدق على سلامة إدارتها، زادت جميعها أو ظلت مستقرة على الصعيد العالمي وفي معظم مناطق العالم، مما يدل على إحراز تقدم عالمي نحو الإدارة المستدامة للغابات.

158 – وفي عام 2020، كانت نسبة متوسطها 43 في المائة من كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي البري الرئيسية، و 42 في المائة من كل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي في المياه العذبة، و 41 في المائة من كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في الجبال مشمولة بالمناطق المحمية، بزيادة تتراوح بين 13 و 14 نقطة مئوية منذ عام 2000.

159 – وحتى شباط/فبراير 2021، التزم 127 بلدا وإقليما بتحديد أهداف طوعية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، وأقر 68 بلدا وإقليما بالفعل رسميا هذه الأهداف. وعموما، تقدر الالتزامات باستصلاح الأراضي ببليون هكتار، منها 450 مليون هكتار مشمولة بالتزامات من خلال أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي.

160 – وتكشف البيانات المستندة إلى صور ساتلية أن التغطية الخضراء (الغابات والمراعي والأراضي الزراعية والأراضي الرطبة) لجبال العالم ظلت ثابتة عند نسبة تقارب 73 في المائة بين عامي 2000 و 2018. ويميل الغطاء الأخضر إلى أن يكون أكبر في المناطق الجبلية التي يقل ارتفاعها عن 500 2 متر فوق مستوى سطح البحر. غير أن الغطاء الأخضر الجبلي يختلف اختلافا كبيرا بين المناطق الجغرافية، ويتراوح بين نسبة 100 في المائة في أوقيانوسيا ونسبة 68 في المائة في شمال أفريقيا وغرب آسيا.

161 – وعلى الصعيد العالمي، زاد خطر انقراض الأنواع بنسبة 10 في المائة تقريبا على مدى العقود الثلاثة الماضية. وانخفض مؤشر القائمة الحمراء، الذي يتراوح بين قيمة 1 للإشارة إلى عدم وجود خطر

الانقراض إلى قيمة صـــفر للإشـــارة إلى انقراض جميع الأنواع، من 0,81 في عام 1993 إلى 0,73 في عام 2021.

162 - وحتى 1 شباط/فبراير 2021، كان 128 بلدا وإقليما، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، قد صدقت على بروتوكول ناغويا بشـأن الحصـول على الموارد الجينية والتقاسـم العادل والمنصـف للمنافع الناشـئة عن اسـتخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، أي بزيادة قدرها 60 بلدا وإقليما منذ عام 2016، وتبادل 67 بلدا وإقليما والاتحاد الأوروبي معلومات عن أطر العمل التي وضعتها في إطار بروتوكول ناغويا. وهناك الآن 148 طرفا في المعاهدة الدولية بشـأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وقدم 57 بلدا وإقليما حتى الآن معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ بروتوكول ناغويا.

163 - وأظهرت الجائحة وما نجم عنها من ضرر هائل بالرفاه البشري والاقتصادي بصورة صارخة التأثير العالمي المحتمل للأمراض الحيوانية المصدر التي تعتبر تجارة الأحياء البرية - القانونية وغير القانونية على حد سواء - عنصرا ناقلا محتملا لها. وعلى الرغم من أن بعض أسواق منتجات الحياة البرية غير القانونية ما انفكت تتقلص، مثل سـوق العاج الذي انخفض بمقدار 3 أضـعاف ونصـف منذ عام 2013، فإن أنواعا أخرى تتعرض لتهديد متزايد مع تحويل الجناة تركيزهم إلى منتجات مربحة أكثر، من قبيل قشـور حيوان البنغول. ففي عام 2018، على سـبيل المثال، كانت هناك زيادة بمقدار عشـرة أضـعاف في العدد المكافئ لحيوانات البنغول الكاملة المصادرة منذ عام 2014.

164 - وقد اعتمدت جميع البلدان والأقاليم تقريبا (98 في المائة) تشـريعات وطنية لمنع أو مراقبة الأنواع الدخيلة المُغيرة، على الرغم من وجود تباين كبير في انتشـارها في جميع القطاعات. وقد زادت نسـبة البلدان والأقاليم التي توائم أهدافها الخاصة بالأنواع الدخيلة المُغيرة مع الأهداف العالمية، من نسبة 74 في المائة في عام 2016 إلى نسبة 84 في المائة في عام 2020.

165 - وحتى آذار/مارس 2021، نفذ 89 بلدا وإقليما نظام المحاسـبة الاقتصـادية البيئية، بزيادة نسـبتها 29 في المائة منذ عام 2017. ومن بين هذه البلدان والأقاليم، قام 62 منها (70 في المائة) بدمج نظام المحاسبة في الأساليب التي تتبعها لإنتاج الإحصائيات العادية، وتعمل على تجميع الحسابات ونشرها على أساس منتظم.

166 - وفي عام 2019، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية دعما للتنوع البيولوجي 6,6 بلايين دولار، بانخفاض نسـبته 14 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2018. وفي عام 2021، بلغ مجموع الضـرائب ذات الصـلة بالتنوع البيولوجي 232 ضـريبة سـارية المفعول في 62 بلدا وإقليما.

الهدف 16 - التشـــجيع على إقامة مجتمعات مســـالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، وإتاحة إمكانية وصـول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسـسـات فعّالة وخاضـعة للمسـاءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

167 - لا يزال العالم بعيدا عن تحقيق هدف بناء مجتمعات سـلمية وعادلة وشـاملة للجميع، حيث يعيش ملايين الأشخاص في دول هشة ومتضررة من النزاعات. وفي نهاية عام 2019، نزح 79,5 مليون شخص قسـرا في جميع أنحاء العالم، أي ما يعادل 1 في المائة من سـكان العالم. وكشـفت جائحة كوفيد-19 عن

أوجه عدم المساواة والتمييز ووضعت نظم الحقوق والحماية في البلدان والأقاليم على المحك وأضعفتها بل وأدت إلى تدميرها في بعض الحالات.

168 - وعلى الصعيد العالمي، سقط حوالي 000 437 شخص ضحية لجرائم قتل في عام 2019. ومع ذلك، فإن العنف المميت آخذ في الانخفاض ببطء، وانخفضت معدلات جرائم القتل من 6 ضحايا لكل 000 100 نسمة في عام 2015 إلى 5,7 ضحايا لكل 000 100 نسمة في عام 2019. وسقط ثلثا جميع ضحايا جرائم القتل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دون دليل على انخفاض أعدادهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

169 - وسجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 276 69 حالة وفاة بين المدنيين في 12 من أشد النزاعات المسلحة فتكا في العالم بين عامي 2018 و 2020. وفي عام 2020، قتل خمسة مدنيين لكل 000 100 نسمة، واحد من كل سبعة منهم امرأة أو طفل.

170 - وحتى قبل تفشي الجائحة، كان العنف ضد الأطفال منتشرا على نطاق واسع، وتضرر منه الأطفال بغض النظر عن الثروة أو الوضع الاجتماعي. ففي 77 بلدا معظمها من البلدان والأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل تتوفر بشأنها بيانات عن الفترة من عام 2012 إلى عام 2020، تعرض ما يقرب من 8 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم من سنة واحدة إلى 14 سنة لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقوبة البدنية في المنزل في الشهر السابق.

171 - وفي عام 2018، ذهبت قرابة خمس نساء من كل 10 نساء وفتاتين من كل 10 وفتيات ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر ممن اكتُشفوا على مستوى العالم. وكان نحو ثلث مجموع الضحايا الذين اكتُشفوا من الأطفال. ويتم الاتجار بنسبة تقارب 50 في المائة من الضحايا المكتشفين لأغراض الاستغلال الجنسي ونسبة 38 في المائة لأغراض العمل القسري. ومن المرجح أن ترفع الزيادة الحادة في معدلات البطالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 من الاتجار بالأشخاص.

172 - وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة السجناء المحتجزين في عام 2019 دون الحكم عليهم بارتكاب جريمة مرتفعة بنسبة 31 في المائة من مجموع نزلاء السجون، دون تغيير يستحق الذكر منذ عام 2000.

173 - وتظهر البيانات المتاحة من أكثر من 120 بلدا وإقليما أن الأشخاص الذين يعيشون في البلدان والأقاليم المنخفضة الدخل هم الأكثر عرضة للرشوة. فوفقا لأحدث البيانات المتاحة عن الفترة من عام 2011 إلى عام 2020، يبلغ متوسط انتشار الرشوة في البلدان والأقاليم المنخفضة الدخل نسبة 37,6 في المائة، مقارنة بنسبة 7,2 في المائة في البلدان والأقاليم المرتفعة الدخل.

174 - وتشير البيانات على مستوى المؤسسات من 145 بلدا وإقليما شملتها الدراسات الاستقصائية بين عامي 2006 و 2020 إلى أن شركة واحدة تقريبا من كل ست شركات في جميع أنحاء العالم طلب منها موظفون عموميون دفع رشاوى لهم.

175 - وعلى الصعيد العالمي، كانت نسبة البرلمانيين البالغين 45 من العمر أو أقل تبلغ، حتى كانون الثاني/يناير 2021، 31,1 في المائة، مقابل 28,1 في المائة في عام 2018. ولا يزال البرلمانيون الذكور يهيمنون على المناصب القيادية لرئيس البرلمان ورؤساء اللجان.

176 - واستنادا إلى بيانات مستمدة من الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2020، لم تسجل رسميا ولادة طفل واحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم. ولم تسجل إلا نسبة 45 في المائة من ولادات جميع الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

177 - وفي عام 2020، تعقبت الأمم المتحدة 331 عملية قتل لمدافعين عن حقوق الإنسان في 32 بلدا وإقليما، أي بزيادة نسبتها 18 في المائة عن عام 2019، و 19 حالة اختفاء قسري في 14 بلدا وإقليما. وشكلت النساء 13 في المائة من الضحايا الذين قتلوا، و 22 في المائة من المختفين قسرا. وقُتل ما مجموعه 62 صحفيا في عام 2020 مقابل 57 صحفيا في عام 2019، نسبة 65 في المائة منهم قتلوا في بلدان وأقاليم لا نزاع فيها.

178 - وحتى شباط/فبراير 2021، اعتمد 127 بلدا وإقليما قوانين تتعلق بالحصول على المعلومات، وإن كان من الممكن تحسين تنفيذ هذه القوانين. وقد أدت الجائحة إلى إبطاء وتيرة التقدم في هذا المجال، حيث لم يصدر أي بلد أو إقليم مثل هذه القوانين في عام 2020، وقام عدد من البلدان والأقاليم بتعليق العمل مؤقتا بالضمانات السارية. ومع ذلك، حاول العديد من البلدان والأقاليم إتاحة البيانات المتعلقة بالإصابات بكوفيد-19، والتعاقد على معدات الطوارئ، وتخصيص حزم الإنقاذ وتمويل الإغاثة.

179 - وفي عام 2020، زاد عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العاملة بصورة مستقلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا بثلاث مؤسسات، مما رفع نسبة البلدان والأقاليم التي نجحت في تحقيق الامتثال للقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة إلى 42 في المائة. ومع ذلك، توقف التقدم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وغرب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا، حيث لم يُعترف بأية هيئة مستقلة جديدة لحقوق الإنسان أو تُنشأ أي هيئة مماثلة منذ عام 2018.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

180 - في ظل التحديات الماثلة بالفعل أمام الشراكات المتعددة الأطراف والعالمية بسبب ندرة الموارد المالية والتوترات التجارية والعقبات التكنولوجية ونقص البيانات، تسببت جائحة كوفيد-19 في صدمة غير مسبوقة للنظام العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يمارس ضغط شديد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتوقع أن ينخفض بنسبة 40 في المائة. وتؤدي الآثار المالية العديدة لهذه الجائحة إلى حالة مديونية حرجة في البلدان والأقاليم وتحد من حيزها المالي والسياساتي اللازم للقيام باستثمارات حاسمة في مجالات التعافي (بما في ذلك الحصول على اللقاحات) وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، مما يهدد بإطالة فترات التعافي. وقد سلطت الجائحة الضوء على الدور الحاسم للشراكات العالمية. فالاقتصاد العالمي المترابط يتطلب استجابة عالمية لضمان قدرة جميع البلدان والأقاليم، ولا سيما البلدان النامية، على التصدي للأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية المتفاقمة والمتوازية بهدف تحقيق التعافي على نحو أفضل.

الشؤون المالية

181 - اعتبارا من عام 2019، تمثل الإيرادات الحكومية، بما في ذلك الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي والمنح، في قرابة 130 اقتصادا، نسبة تناهز 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط العبء الضريبي الإجمالي أو الإيرادات في شكل ضرائب نسبة

25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، ونسبة 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويبلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب، 67 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و 62 في المائة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

182 - وبلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية 161 بليون دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 7 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2019، ليصل إلى أعلى مستوى مسجل له على الإطلاق. وهذا المبلغ يعادل نسبة 0,32 في المائة من إجمالي الدخل القومي المشترك للجهات المانحة الأعضاء في اللجنة المساعدة الإنمائية، بعد أن كان بنسبة 0,3 في المائة في عام 2019، ولكنه أقل من الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعزى الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية جزئيا إلى دعم أعضاء اللجنة لتحقيق تعاف عالمي شامل في ضوء الجائحة، وتعزى في جزء آخر إلى زيادة الإقراض السيادي الثنائي من جانب بعض الأعضاء المقرضين.

183 - وتعرضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لضغوط شديدة في عام 2020. ومن المتوقع أن تكون هذه الموارد الحيوية قد انخفضت بنسبة 40 في المائة من مستويات عام 2019 التي بلغت 1,5 تريليون دولار إلى أقل من تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005، مما يبطل النمو الباهت بالفعل في الاستثمار الدولي على مدى العقد الماضي. أما تدفقات الاستثمار الدولية للقطاع الخاص إلى الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة فهي أيضا في سبيل الانخفاض بنحو الثلث في عام 2020.

184 - وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، بلغت تدفقات التحويلات إلى البلدان والأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل 540 بليون دولار في عام 2020، أي أقل بنسبة 1,6 في المائة فقط من المجموع البالغ 548 بليون دولار في عام 2019.

185 - وبحلول نهاية عام 2020، بلغ العدد التراكمي للبلدان والأقاليم التي وقعت على معاهدات استثمار ثنائية أو اعتمدتها مع أقل البلدان نموا والاقتصادات النامية 121 و 183 بلدا وإقليما على التوالي. وبلغ عدد البلدان والأقاليم المرتبطة بمعاهدات استثمار ثنائية سارية أو منفذة 102 و 173 بلدا وإقليما على التوالي. وقد تباطأ معدل البلدان والأقاليم الجديدة التي وقعت على معاهدات استثمار ثنائية من هذا القبيل في السنوات الأخيرة بعد النمو السريع المسجَّل في تسعينات القرن الماضي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

186 - اعتبارا من عام 2019، أصبح ما يزيد قليلا عن نصف سكان العالم متصلا بالإنترنت، مع ملاحظة فجوة رقمية كبيرة فيما بين المناطق. فعلى سبيل المثال، في حين أن 85 في المائة من السكان في أوروبا وأمريكا الشمالية لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، فإن نسبة 20 في المائة فقط يتيسر لها الوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا.

187 - وعلى الرغم من تواصل تزايد الاشتراكات ذات النطاق العريض الثابت، فإن النمو في الاشتراكات تباطأ ليصل إلى نسبة 2,7 في المائة في عام 2020. وفي البلدان المتقدمة النمو، كان هناك أكثر من 33 اشتراكا لكل 100 ساكن، وهو ما يمثل معدل انتشار مرتفع، بينما بلغ هذا العدد في البلدان النامية

11,5 لكل 100 ساكن. وفي أقل البلدان نموا، تكاد الشبكات الثابتة تكون غائبة تماما، حيث لا يتجاوز عدد الاشتراكات 1,3 لكل 100 ساكن.

بناء القدرات

188 - بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في مجال بناء القدرات والتخطيط الوطني 35,9 بليون دولار في عام 2019، وشكلت هذه المساعدة نسبة 14 في المائة من مجموع المعونة الممكن تخصيصها للقطاعات، وظلت مستقرة منذ عام 2010. وكانت القطاعات الرئيسية التي تلقت المساعدة هي السياسة المتعلقة بالطاقة والإدارة العامة والقطاع المالي، التي حصلت على ما مجموعه 13,8 بليون دولار.

التجارة

189 - في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، ظل متوسط التعريفة الجمركية المرجحة في جميع أنحاء العالم مستقرا عند نسبة تناهز 2 في المائة. ولا يزال قطاعا الزراعة والملابس يسجلان أعلى متوسطات للتعريفة الجمركية بنسبة تقارب 6 في المائة، يليهما قطاع النسيج بنسبة تناهز 4 في المائة. وفي عام 2019، سجلت تحسينات ضئيلة ولكنها أكثر أهمية نسبيا في قطاعين هامين، هما النسيج والملابس، في أقل البلدان نموا والبلدان النامية.

190 - وظلت حصة صادرات أقل البلدان نموا في تجارة السلع العالمية ثابتة عند نسبة 1 في المائة في عام 2019، حيث أصابها الركود على مدى العقد الماضي بعد تحسن كبير في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010. ومن غير المرجح أن يتحقق هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا في جميع أنحاء العالم لترتفع إلى 2 في المائة بحلول عام 2020 من مستواها المسجل في عام 2011. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، ظلت حصة صادرات السلع العالمية ثابتة عند نسبة تقارب 45 في المائة منذ عام 2012. وفي عام 2019، بلغت حصة أقل البلدان نموا في صادرات الخدمات العالمية نسبة 0,8 في المائة، في حين استقرت حصة البلدان النامية في تلك الصادرات منذ عام 2012، لتصل إلى نسبة 30,2 في المائة في عام 2019.

191 - وبعد أن بلغ متوسط التعريفة الجمركية الذي تطبقه البلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية وأقل البلدان نموا أدنى مستوى له أي 1,1 في المائة في عام 2011، ظل هذا المتوسط ثابتا في عام 2019 بسبب عدم وجود التزامات جديدة من جانب البلدان المتقدمة النمو. وعلى المستوى القطاعي، ظل قطاعا الملابس والنسيج مستقرين عند مستوى ذروتهما الذي بلغ نسبة 8 في المائة ونسبة 5 في المائة على التوالي منذ عام 2011.

البيانات والرصد والمساءلة

192 - في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2018، انخفض مدى استخدام مقدمي خدمات التعاون الإنمائي لأطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان في تصميم ورصد المشاريع الإنمائية الجديدة من نسبة 64 في المائة إلى نسبة 62 في المائة في المتوسط. وتستخدم الجهات مقدمة الخدمات المتعددة الأطراف الأطر وأدوات التخطيط لهذه الأغراض إلى حد أكبر من استخدامها من قِبل الجهات مقدمة الخدمات الثنائية (66 في المائة مقابل 57 في المائة).

193 - ومن بين 114 بلدا وإقليما يقدم أو يتلقى خدمات التعاون الإنمائي، أفاد أقل من نصف البلدان (56 بلدا وإقليما) بأنها أحرزت تقدما عاما في عام 2018 نحو تعزيز الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل التنمية لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

194 - وفي عام 2020، أبلغت 122 دولة عضوا عن امتثال تشريعاتها الإحصائية الوطنية للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتتجاوز نسب الدول الأعضاء الممتثلة 40 في المائة في جميع المناطق والمجموعات القطرية تقريبا، باستثناء أقل البلدان نموا، التي شهدت أيضا أسرع تقدم لها قبل عام 2020. ومع ذلك، كان عام 2020 هو العام الذي تم فيه إحراز أقل قدر من التقدم منذ عام 2015.

195 - وفي عام 2020 أيضا، أبلغ 132 بلدا وإقليما عن تنفيذ خطة إحصائية وطنية، مع توفير تمويل كامل للخطط في 84 بلدا منها. ولم يبلغ عن التمويل الكامل للخطط الإحصائية الوطنية سوى 4 بلدان من أقل البلدان نمواً من أصل 46 بلدا (نسبة 8 في المائة). وقد تواجه البلدان والأقاليم صعوبات أكبر في تنفيذ وتمويل الخطط الإحصائية الوطنية بسبب إعادة جدولة أنشطة مكلفة، من قبيل التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي أُجلت إلى عام 2021 بسبب الجائحة.

196 - وارتفع مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات والإحصاءات من 591 مليون دولار في عام 2015 إلى 693 مليون دولار في عام 2018. وتلقت كل منطقة تقريبا دعما في عامي 2017 و 2018 أكثر من الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2016. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأربع الأولى، فإن اتجاه دعم البيانات والإحصاءات ربما وصل إلى مرحلة اختناق، حيث أشارت التنبؤات الآنية إلى عدم حدوث زيادة كبيرة في عام 2019. وعلى الرغم من أن الحاجة إلى البيانات الموثوقة ما فتئت تزداد، بما في ذلك من أجل التصدي لآثار الجائحة والتخفيف من حدتها، فإن بلدانا وأقاليم كثيرة لا تزال تفتقر إلى الموارد اللازمة لإنتاج بيانات موثوقة.

197 - وفي الفترة 2015-2019، كان لدى 146 بلدا وإقليما بيانات عن تسجيل المواليد مكتملة بنسبة لا تقل عن 90 في المائة، ولدى 151 بلدا وإقليما بيانات عن تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة لا تقل عن 75 في المائة. ولذلك، فإن حوالي 60 في المائة من البلدان والأقاليم في جميع أنحاء العالم تستوفي كلا المعيارين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توجد بيانات عن تسجيل المواليد والوفيات لدى بلدان وأقاليم أكثر عددا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، إذ زاد عددها من 28 إلى 29 بلدا وإقليما فيما يخص تسجيل المواليد ومن 53 إلى 55 بلدا وإقليما فيما يخص تسجيل الوفيات.